المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية: الآداب والعلوم الإنسانية
قسم: اللغة العربية وآدابها

اعتراضات السمين الحلبي لابن مالك

في كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل

من باب النعت إلى باب التذكير والتأنيث

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية (تخصص الدراسات اللغوية والنحوية)

إعداد:

محمد أحمد محمد صديق

إشراف :

د. وليد مقبل الديب

شعبان – ١٤٣٩ هـ

يونيو – ٢٠١٨ م

﴿ . . فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ (١٧) ﴾

سورة الرعد: ١٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية: الآداب والعلوم الإنسانية
قسم: اللغة العربية وآدابها

اعتراضات السمين الحلبي لابن مالك

في كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل

من باب النعت إلى باب التذكير والتأنيث

محمد أحمد محمد صديق

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير

في اللغة العربية (تخصص الدراسات اللغوية والنحوية)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف الرئيس	وليد مقبل الذيب	أستاذ مساعد	النحو والصرف	
المشرف المساعد				
المناقش الداخلي	عبدالله عيسى الجعفري	أستاذ مساعد	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	عبدالرحمن مصطفى القضاة	أستاذ مساعد	النحو والصرف	

شعبان ١٤٣٨ هـ / يونيو ٢٠١٨ م

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم" سورة (إبراهيم، آية"6")

شكرًا لله تعالى الذي بتوفيقه وتيسيره تم إنجاز هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى من كان لي معينا - بعد الله - في إنجاز هذه الدراسة، إلى من عمل بإخلاص وبذل الكثير من الاهتمام والجهد المتواصل، وضحى بالكثير من وقته وجهده، وكان لغزارة علمه وخبرته الدور الكبير في إتمام هذه الدراسة سعادة الأستاذ الدكتور/ وليد مقبل الديب، سائلا المولى عز وجل أن يجيزه خير الجزاء، وأن يزيده من فضله، وينفع بعلمه، ويديم عليه نعمة الصحة والعافية.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل بقسم الدراسات النحوية واللغوية بكلية الآداب جامعة جازان على ما قدموه من آراء ومقترحات، وما بذلوه من جهد غال وثمين طوال فترة دراستي فلهم مني كل الشكر والتقدير .

كما لا يفوتني شكر الدكتور نواف الحكمي الذي أمدني بالجزء الذي حققه من كتاب ((إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل)) ولم يتوان في ذلك فله مني وافر الشكر والتقدير .

اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك

إعداد الباحث: محمد أحمد محمد صديق

الملخـــص

يدور موضوع هذه الرسالة حول اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك في كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، وصاحب الإيضاح هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الملقب بالسمين الحلبي، وقد قام السمين كغيره من علماء كُثُر بشرح كتاب التسهيل لابن مالك، وقد شرحه في ثلاثة أجزاء، ولم يُحقق منها – على حد علمي - سوى جزء واحد، قام بتحقيقه الدكتور نواف الحكمي في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه، وأما الجزءان الآخران فهما مفقودان حسب إفادة المحقق .

والجزء المحقق جاء في أحدى وعشرين ومائتين وألف ورقه وهو مرتب حسب أبواب النحو المعتادة، فقد ابتدأ بباب النعت وانتهى بباب التذكير والتأنيث .

وقد وقف السمين الحلبي من ابن مالك موقف المتجرد من الهوى والعصبية المتحري للصواب بالعدل والإنصاف، فقد وافقه في مواضع كثيرة، وخالفه في مسائل معدودة واستدرك عليه أشياء، وكان في هذا كله متحليًا بالمنهج العلمي في النقد .

وقد عكفت على قراءته واستخراج الاعتراضات وقد بلغت تسعا وخمسين مسألة في مختلف الأبواب ورتبت تلك المسائل وفق ترتيب أبواب الكتاب، وتناولت كل مسألة بالدراسة، حيث أوردت نص النماذج ثم اعتراض السمين الحلبي، ثم بينت موضع الاعتراض وآراء العلماء في المسألة سالكًا المنهج الوصفي التحليلي مستعينًا بالله ثم بتوجيهات الدكتور الفاضل المشرف على هذا البحث.

الكلمات المفتاحية :

السمين الحلبي – اعتراضات – ابن مالك – إيضاح السبيل – القضايا الخلافية

Al Sameen Alhalabi Oppositions to Ibn Malik's Book "Path Gauidanc to Tasheel Explanation"

By :Mohammed Ahmed M. Sadeeq

Abstract

The subject of this letter revolves around the objections and deductions of the chubby chubby son of Malik in a book explaining the way to explain the facilitation. The illustrator is Shahabuddin Abu al-Abbas, Ahmed bin Yusuf, nicknamed al-Husayn al-Halabi. Al-Sumayn, like many other scholars, , And only one part was achieved by Dr. Nawaf al-Hakami in his doctoral thesis, and the other two are missing, according to the investigator.

And the investigated part came in twenty-one hundred and two hundred and a thousand, which is arranged according to the usual sections of grammar, it began with the door of kindness and ended with the door of recall and femininity.

The fat man Halabi from the son of the owner of the position of the stripper of fancy and the nervousness of the researcher of the right to justice and fairness has been agreed in many places and the contrary in a few issues, but things on him was in all this scientific approach to criticism.

And has been on the reading and extraction of objections and perceptions have reached more than eighty question in different sections and arranged those matters in accordance with the order of the sections of the book and dealt with each issue of the study where the text of the models and then the objection of the Chubby and explain the object of objection and the opinions of scientists on the matter walking inductive analytical method using God and then directions Dr. Al-Fadhel supervises this research.

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ورضي الله عن صحابته وآله الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن شرح السمين الحبي على التسهيل، الموسوم بـ (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) من أهم شروح هذا الكتاب؛ لأنه جمع خلاصة الشروح التي قبله، كما اهتم فيه ببسط القضايا والمسائل النحوية، وتوسع في الاستشهاد، والتعليل، والمناقشة، ونقل في كتابه كثيرًا من الاعتراضات الواردة على ابن مالك وعلق عليها .

وكتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) من النفائس والذخائر التي خلفها العالم الجهبذ السمين الحلبي؛ حيث شرح كتاب التسهيل لابن مالك الذي حظي باهتمام كبير من علماء النحو فأقبلوا عليه ثناءً وشرحًا، حيث إنه من أجل كتب ابن مالك قدرا، وأكثرها أثرا .

أسباب اختيار الموضوع :

قد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، عدة أمور، هي:

١- الرغبة في خوض غمار البحث في الخلافات النحوية، وذلك لأهمية هذا المجال؛ إذ فيه الوقوف على لب مسائل النحو التي تثري مجال علم النحو، وتقدم خدمات جليلة لما يقع فيه الخلاف أحيانا بين طلاب العلم .

٢- محاولة الكشف عن المذهب النحوي للسمين الحلبي من خلال اعتراضاته .

٣- البحث في حقيقة اعتراضاته من حيث الأصالة أو التأثر باعتراضات غيره - ممن سبقوه أو عاصروه - على ابن مالك.

٤- محاولة تصنيف اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك من حيث النوع.

ولذلك قمت بدراسة هذه الاعتراضات، ولم أدرس منها إلا ما صرح فيه السمين الحلبي بلفظ يدل على الاعتراض، ولم ينقله عمن سبقه من النحويين، إلا إذا كان يوافق هذا الاعتراض، وتركت دراسة الاعتراضات اللفظية، أو التي أوردها عن غيره.

أهمية الدراسة :

١- أن كتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك كثرت عليه الاعتراضات والردود، وكان العلماء فيه بين متعقب له كأبي حيان، والمرادي، وغيرهما، أو منتصف له كناظر الجيش، وكان للسمين الحلبي بعض الاعتراضات عليه؛ فأردت أن أبرزها، وأجليها، وأقوم بدراستها في هذا البحث.

٢- أن دراسة هذه الاعتراضات تُظهر لنا مدى تعقب السمين الحلبي لابن مالك، وهل كان في اعتراضاته عليه محقًا أو مجحفًا؟ منصفًا أو متحيزًا؟ ولذلك

أردت أن أبرز أسباب هذا الاعتراض، وطريقة السمين الحلبي ومنهجه فيه، وتأثره بمن سبقه من النحويين.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- إبراز مكانة السمين الحلبي وجهده في هذا الكتاب والإفادة منها .
٢- محاولة تحديد مذهب المؤلف النحوي .
٣- بيان أهم المصادر التي اعتمد عليها السمين واستقى منها آراءه النحوية .
٤- تصنيف اعتراضات السمين الحلبي حسب نوعها.

الدراسات السابقة:

في حد علم الباحث واستقرائه لم يعثر على دراسة مماثلة، أما كتب الاعتراضات النحوية فكثيرة تغص بها المكتبات والجامعات سواء في رسائل الماجستير أو الدكتوراه أو غيرهما، ولكن لم يقم باحث بدراسة اعتراضات السمين الحلبي في كتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) أو تناوله من قريب أو بعيد؛ حيث إن الكتاب حديث التحقيق ولم يقم أحد بدراسات مسائله سوى باحث واحد وهو الدكتور يوسف العتيبي الذي حصل على نسخة من المحقق وقام بدراسة آراء الكوفيين دراسة تحليلية في أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الطائف وما عدا ذلك فلا دراسة أخرى تذكر من هذا القبيل، لذلك تفردت بجمع اعتراضات السمين على ابن مالك في هذا الكتاب ولله الحمد.

منهج الدراسة وخطواته:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على التحليل، فسأقوم بحصر الاعتراضات، ثم دراساتها دراسة تحليلية عارضًا تلك المسائل وأوجه الاعتراض ذاكرًا آراء العلماء فيها .

حيث أقوم بإيراد قول ابن مالك الذي اعترض له السمين الحلبي ثم أورد نص السمين الذي صرح فيه بالاعتراض ثم أوازن بين الرأيين عارضا آراء بعض العلماء الآخرين وأعقب بعد ذلك بالحكم مع الترجيح مورداً الأدلة والشواهد حول المسألة .

خطة الدراسة :

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول، ثم الخاتمة، والفهارس الفنية .

المقدمة : تدور حول سبب اختيار الموضوع وأهميته ومنهج الدراسة وخطتها .

التمهيد : التعريف بالسمين الحلبي وكتابه إيضاح السبيل.

ويشمل تعريفا موجزا بالسمين الحلبي، والتعريف بكتابه (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) .

- الفصل الأول: اعتراضات السمين لابن مالك في باب الأسماء .
- الفصل الثاني: اعتراضات السمين لابن مالك في باب الأفعال
- الفصل الثالث: اعتراضات السمين لابن مالك في باب الحروف .

الخاتمة وتتضمن:

- أهم النتائج التي توصل إليها البحث
- التوصيات
- الفهارس

التمهيد :

التعريف بالسمين الحلبي وكتابه إيضاح السبيل

ويتضمن :

١. **التعريف بالسمين الحلبي**

٢. **التعريف بكتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل)**

التعريف بالسمين الحلبي:

اسمه: هو أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، ودُكر أنه: أحمد بن يوسف ابن محمد بن عبد الدائم .[١]

لقبه: لقب السمين الحلبي بعدة ألقاب، وهي: شهاب الدين، والسمين الحلبي، وابن السمين، ويُعرف أيضا بأنه السمين الحلبي النحوي الشافعي المصري نزيل القاهرة .[٢]

مولده: ولد السمين الحلبي في أوائل القرن الثامن الهجري، في العشر الأول من القرن الثامن، وذكر محقق كتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) للسمين الحلبي أنه ولد في عام ٧٠٥هـ [٣].

نشأته العلمية: نشأ السمين الحلبي نشأة قرآنية في أول حياته، فقد قرأ على شيوخ مصر وقرائها، ثم تولى تدريس القراءات في جامع ابن طولون في القاهرة، كان فقهيًا بارعًا في النحو والتفسير وعلم القراءات ويتكلم في الأصول خيرًا دينًا[٤]، ولما استقر في القاهرة حظي بمكانة علمية عظيمة الشأن، فتولى تدريس النحو وولي نظر الأوقاف في القاهرة وتولى القضاء فيها . [٥]

---

[١] طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: محمد علي عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦م ص ١/ ١٢٢.

[٢] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان . ٨ / ٣٠٧ .

[٣] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل للسمين الحلبي من باب النعت إلى باب ألفي التأنيث، دراسة وتحقيق، للباحث نواف بن أحمد بن عثمان حكمي، رسالة دكتوراه في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٢٠

[٤] ينظر : طبقات المفسرين ١/ ١٠٢ .

[٥] ينظر : شذرات الذهب ٨ / ٣٠٧ .

شيوخ السمين الحلبي :

شيوخ السمين الحلبي من مصر، حيث إنه استقر في مصر، وأخذ ينهل فيها من علوم القرآن والعربية، ومن أشهر شيوخه ما يلي :

١- التقي الصائغ تـ ٧٢٥هـ، وهو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي إمام القراءات في عصره في مصر وهو شافعي المذهب . [١]

٢- العشَّاب تـ ٧٣٦ ه، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد، وهو الإمام المقرئ الثقة .[٢]

٣- أبو حيان تـ ٧٤٥ه، وهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه . [٣]

مؤلفاته: للسمين الحلبي مؤلفات منها المخطوطة ومنها المطبوعة، ومن مؤلفاته المطبوعة ما يأتي :

١- إعراب القرآن المسمى (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم دمشق .

٢- إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، تحقيق نواف بن أحمد الحكمي، رسالة دكتوراه، جامعة الملك محمد بن سعود ، حيث حقق جزءا واحدا وبقية الأجزاء مفقودة .

---

[١] طبقات المفسرين ١/ ١٠١ .

[٢] غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت ٨٣٣، مكتبة ابن تيمية ص ١/ ١٥٢.

[٣] طبقات المفسرين ٢/ ٢٨٧ .

٣- العِقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٤- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم للسمين الحلبي، تحقيق: محمد التنوجي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤ – ١٩٩٣م

٥- القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، تحقيق: مجموعة من المحققين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

ومن مؤلفاته المخطوطة والمفقودة ما يلي :

١- أحكام القرآن [١].

٢- البحر الزاخر [٢].

٣- التفسير الكبير [٣].

٤- شرح التصريف [٤].

٥- شرح قصيدة كعب بن زهير [٥].

٦- شرح معلقة النابغة الذبياني [٦].

٧- لغات القرآن [٧].

٨- المعرَّب [٨].

---

[١] نسب إليه هذا الكتاب في (طبقات الشافعية) لتقي الدين بن قاضي شهبة ت ٨٥١، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٧ه ٣/ ١٩ .

[٢] ذكره السمين في كتابه (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم)، للسمين الحلبي ت ٧٥٦ه، تحقيق: محمد التنوجي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤ – ١٩٩٣م) ٢/ ٤٥٠ .

[٣] ذكره السمين في كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) ، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم دمشق) ٤/ ٣٢٧، ونسب إليه في طبقات الشافعية ٣/ ١٨

[٤] ذكره السمين في (العِقد النضيد في شرح القصيد)، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ص ٢٧٠ .

[٥] ذكره السمين في (عمدة الحفاظ) ٤/ ٢٧٤ .

[٦] ذكره السمين في (عمدة الحفاظ) ١/ ٧٤ .

[٧] ذكره السمين في كتابه (العقد النضيد) ص ١٧

[٨] ذكره بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان)، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف ط ٢ ٢/ ١١١.

أقوال العلماء في السمين الحلبي:

قد مدحه وأثنى عليه كثير من علماء عصره وبعد عصره، ومنهم :

١- ابن تغري بردي، قال عنه: " النحوي المقرئ الشافعي ... أفتى ودرَّس وأقرأ عدة سنين " [١] .

٢- ابن قاضي شهبة، قال عنه: " العلامة ... النحوي المقرئ الفقيه " [٢]

٣- ابن الجزري، قال عنه: " إمام كبير ... شرح الشاطبية شرحا لم يسبق إلى مثله " [٣].

٤- الحافظ ابن حجر، قال عنه: " تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، ومهر فيها " [٤] .

٥- ابن عماد الحنبلي، قال عنه: " النحوي المقرئ الفقيه العلامة " [٥].

وهذه الأقوال تدل على إجماع أهل العلم على فقه السمين الحلبي وبراعته في النحو وفي اللغة .

وفاته:

كانت وفاة السمين الحلبي في القاهرة في سنة ست وخمسين وسبعمائة من الهجرة، [٦] بعد ما خلف آثاره النحوية العظيمة النافعة وترك إعرابه للقرآن الكريم، وذلك في كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) ، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة ونفعنا بعلمه .

---

[١] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الظاهري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب مصر ١٠ / ٣٢١ .

[٢] طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١٨ .

[٣] غاية النهاية ١/ ١٥٢ .

[٤] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٤٠٦ه – ١٩٨٥م ١/ ٤٠٢ .

[٥] شذرات الذهب ٨ / ٣٠٧ .

[٦] حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٣٨٧ه – ١٩٦٧م ١/ ٥٣٦ .

التعريف بكتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل)

وصف الكتاب :

إن كتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) للسمين الحلبي هو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك، فقد قام السمين الحلبي بشرحه كما قام علماء كثر بالشرح والتحليل لكتاب التسهيل، وكتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) يتكون من ثلاثة أجزاء، ولكن لم يُحقق منه – على حد علم الباحث - سوى جزء واحد، والذي حققه هو الدكتور (نواف الحكمي) في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه، وأما الجزءان الآخران فهما مفقودان حسب بيان المحقق .

عرض الكتاب :

التزم السمين الحلبي في شرحه للتسهيل بترتيب ابن مالك للأبواب والموضوعات، وشرح التسهيل جملة جملة، وفي الغالب كان يبدأ بلفظ (قوله) فيتبعه بنص التسهيل، ثم يتناول الشرح والتعليق .

ويضيف السمين الحلبي في شرحه أقوال علماء آخرين، نحو أبي حيان والمرادي وأحيانا أقوال لابن مالك نفسه، وفي عرض المسائل النحوية والقضايا يستعمل أسلوب التقسيم، وأسلوب التفصيل بعد الإجمال، ومن أمثلة ذلك حديثه عن مسألة إظهار (أن) أو إضمارها يقول: "(أن) بالنسبة إلى الإظهار والإضمار ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإضمار، وقد تقدم ذلك في قوله: (بعد اللام المؤكدة إلى آخره)، وقسم يتعين فيه الإظهار، وهو موضوع سيأتي، وقسم يجوز فيه الأمران)"[1].

---

[1] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ص ٧٣٣ .

ويتبين وجود نسخ متعددة للتسهيل كانت لدى السمين الحلبي، فقد قال في كتابه:"وله في بعض نسخ هذا التصنيف عبارة أخرى، وهي: " لو" حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره" [1]، وهذا يدل على تتبعه للنسخ وما يتوافق منها وما يتعارض .

منهج السمين الحلبي في الكتاب :

يُعدّ شرح السمين الحلبي على التسهيل- على اختصاره- من أدق شروحه؛ فقد جاء جامعًا لشروح بعض من قبله من النحويين ؛ فقد كان كثير النقل في مؤلفاته، وهذا هو دأب السمين الحلبي في كتبه السابقة كالدر المصون، والعِقد النضيد في شرح القصيد، وغيرهما، واعتمد في كتابه على شرح كلام ابن مالك وإيضاحه، مع كثرة الأمثلة والشواهد في شرحه .

واهتم السمين الحلبي في شرحه ببسط القضايا والمسائل النحوية، كما توسع في التنظير، والتعليل والمناقشة لمذاهب النحويين وآرائهم .

وقد نقل السمين الحلبي في شرحه كثيرًا من الاعتراضات الواردة على ابن مالك، ويأتي بالاعتراض أو القول وينسبه إلى صاحبه في كثير من المواضع في الكتاب، كقوله: "قال سيبويه: هذا لم تقله العرب " [2]

وكان السمين الحلبي يربط بين كلام ابن مالك في التسهيل وبين كلامه في مؤلفاته النحوية الأخرى، كقوله: "واشترط الكوفيون في ذلك اتحاد اللفظين" [3]،

---

[1] السابق ص ٨٤٤ .

[2] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ص ٥٥١.

[3] السابق ١٥٦

ففي شرح التسهيل قال: "واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين "[1] ، ففي هذه العبارة يذكر قول ابن مالك في كتابه شرح التسهيل .

منهج الاستدلال والاستشهاد عند السمين الحلبي :

إن منهج السماع في الاستدلال كان أساسا عند السمين الحلبي في شرحه للتسهيل، وقد أعد السمين السماع من الأصول النحوية الأساسية، وذلك في تقرير القواعد النحوية، وفي ترجيح الآراء وتقوية الأحكام، فقد قال السمين الحلبي:" ولا يُدرك العدل وعدمه إلا بالسماع، إن سمعناه ممنوعا عرفنا عدله، و إلا عرفنا عدمه"[2].

ولقد أكثر السمين الحلبي من الاستشهاد بالقرآن الكريم، فمواضع الاستشهاد متنوعة في الشرح، واستشهد في مواضع بالقراءات القرآنية، ومن أمثلة ذلك استشهاده بقراءة عثمان - رضي الله عنه- في قوله تعالى:{**قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**} [3]، فقرأ { فلتفرحوا } - وذلك في مجيء لام الأمر مع حرف المضارعة المخاطب (التاء)، في أمر الفاعل المخاطب .[4]

واستشهد السمين الحلبي بالشعر، فأورد قول حسان بن ثابت:

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د . عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ه – ١٩٩٠ م ٣/ ٣٣١ .

[2] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٥٩٠

[3] سورة يونس : الآية (٥٨)

[4] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٧٥٦ .

إذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قبْلِ الْمَشِيبِ [1]

واستشهد بهذا البيت في إعمال إذن النصب مع وجود فاصل بينها وبين الفعل، وهو القسم، وذلك يرجع إلى أن القسم في هذه الحالة للتأكيد .[2]

منهج السمين الحلبي في الاعتراض علي ابن مالك.

ولقد اعتنى السمين الحلبي بذكر الاعتراضات التي ترِدُ علي كلام ابن مالك، ومناقشتها، وردِّها في الغالب، أو نقلها عمن سبقه دون تعليق عليها، وقد نقل في كتابه اعتراضات كثيرة على كلام ابن مالك، جمعها ممن سبقه من شراح التسهيل، كالمرادي، وأبي حيان، وكان يختصر اعتراضات من سبقه على ابن مالك ويضمِّنها في كلامه، فينقل اعتراض أبي حيان وكلامه في شرحه، ففي مسألة جواب الشرط قال : (الشرط قد يكون ماضيا في اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء، نحو قوله تعالى: { **إن يسرقْ فقدْ سرقَ أخٌ لهُ من قبل** } [3]، وقوله تعالى: {**وإنْ تعْجبْ فعجبٌ قولهم** }[4]، وقد ذكر رأي أبي حيان بلفظه دون الإشارة إلى ذلك، فقال: " العرب تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة " [5]

ويؤيد السمين الحلبي بعض اعتراضاته على ابن مالك بالإشارة إلى أقوال الآخرين، ففي سبب بناء اسم الفعل يقول السمين الحلبي :" وأما سبب بنائها ففيه خلاف على مذاهب، **أحدها - وهو مذهب سيبويه -:..** أنها بنيت لوقوعها موقع المبني؛ لأن (نزال) واقعة موقع انزل، و(هيهات) واقعة موقع بَعُدَ، و(شتان)

---

[1] ديوان حسان بن ثابت، تحقيق، عبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤ه، ١٩٩٤م ص ٣٣ .
[2] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٦٩٨ .
[3] سورة يوسف: من الآية (٧٧) .
[4] سورة الرعد : من الآية (٥) .
[5] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٨٤٠ .

واقعة موقع افترقَ، وإليه ذهب الجزولي " [1]، فيذكر السمين الحلبي رأي سيبويه ويؤيده بمذهب الجزولي، فيسرد الكلام بأسلوبه، ويشير إلى صاحب القول دون التقيد بالنص، **والمذهب الثاني:** أنها بُنيت للشبه بالحرف، وعلى ذلك (نزال) بمعنى لتنزل، فبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهذا رأي المصنف ابن مالك، قال السمين الحلبي: " وزعم المصنف أنه مذهب الأكثرين، أنها بنيت لشبه الحرف".[2]

ويعترض السمين الحلبي على ذلك الرأي بقوله: " وقد ردوه بأنه كان ينبغي أن يعرب ما هو اسم لماض أو مضارع، نحو: (هيهات) ، و(شتان) و(أف).[3]، وذلك لأنه لا يصلح تقدير اللام مع تلك الكلمات فتعرب ولا تبنى، ولذلك لا يصلح المذهب الثاني في سبب بناء اسم الفعل بأنها بنيت لشبه الحرف .

ويستعمل السمين الحلبي بعض الألفاظ للدلالة على الاعتراض على ابن مالك، وهذه الألفاظ متنوعة ومتعددة في كتابه إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، **ومنها ما يلي :**

قوله: " وفيه نظر " :

فبعد ذكر رأي ابن مالك في التسهيل يتناول السمين الحلبي شرح رأيه ثم يشرع في التعليق عليه، ويتبعه أحيانا بقوله (وفيه نظر) ، ومن ذلك قوله :" قال المصنف: لو جعلت (بل) بدل (لكن) لم يختلف المعنى، وفيه نظر؛ لأن (لكن) للاستدراك، و(بل) للإضراب، وهما معنيان متغايران، فلو لم يتقدمهما نفي ولا نهي خرجت عن أن تكون حرف عطف " [4].

---

[1] السابق ٥١١- ٥١٢

[2] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٥١٢.

[3] السابق ٥١٢.

[4] السابق ٢٢٥ .

فجاء السمين الحلبي بقول المصنف ابن مالك ثم أتبعه بجملة: وفيه نظر، وذكر تعليل ما جاء به، فكان السمين الحلبي يهتم بذكر التعليل .

وفي موضع آخر يقول السمين الحلبي في نطق الحروف الهجائية وكتابتها: " وفي الزاي لغتان: زيْ مثل كيْ، وزاي مثل عاي، فتقول على الأولى: هذه زَيٌ، وكتبتُ زَيًا، ومررت بزيٍ، وعلى الثانية قالوا: تقلب الياء همزة، فتقول هذا زاءُ، وفيه نظر، لأصالة الألف " [1].

فذكر في اللغة الثانية لـ (زاي) أن فيها تقلب الياء همزة، واعترض ذلك الرأي بقوله فيه نظر، وعلل بأصالة الألف .

قوله: " هذا مذهب ضعيف "

في بعض المواضع يشير السمين الحلبي إلى ضعف بعض الآراء ويعترضه بقوله: وهذا مذهب ضعيف، كقوله :" ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام خلافا لثعلب "، أي أجاز ثعلب في المنادى المضاف إذا كان صالحًا لدخول الألف واللام، وذلك بأن تكون إضافته إضافة تخفيف، يا ضاربُ الرجل ويا حسنُ الوجه ؛ لأن إضافته في نية الانفصال، فهو في قوة المفرد، قال المصنف: "وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب، يا مهتمٌ بأمرنا لا تهتم " .[2]

فالحديث عن المنادى الشبيه بالمضاف، وهو في الأصل حالته النصب، وذكر ابن مالك رأي ثعلب بأنه يجوز فيه الضم على نية الانفصال، ثم عقب السمين الحلبي على ذلك بقوله " ومذهب ثعلب ضعيف " [3]، وعلل لذلك بقوله: " لأن بناء المنادى لشبهه بالضمير كما تقدم، والمطوَّل لا يشبه الضمير " [4].

---

[1] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٦٧١ .
[2] السابق ٢٦٣ .
[3] السابق ٢٦٣ .
[4] السابق ٢٦٣ .

فضعَّف السمين الحلبي هذا المذهب وعلل بأن علة البناء في العلم المفرد والنكرة المقصودة هي شبهه بالضمير، أما في حالة الشبيه بالمضاف فلا يشبه الضمير، فذكر ضعف المذهب وأتبعه بالعلة والدليل .

قوله: " هذا مردود "

يعترض السمين الحلبي في كتابه على بعض الآراء بقوله :" هذا مردود "، ومن أمثلة ذلك، ما ذكره فيما إذا عُطف العلم أو عُطف عليه، ففي عطف العلم على العلم لا خلاف فيه، نحو رأيتُ خالدا وعمرا، ولكن إذا عطف على غير جنسه ففيه خلاف، كما يقال رأيت رجلًا وعمرًا، أو رأيت عمرًا ورجلًا، فالحكاية عند الجمهور جائزة ومنعها البعض، واستدل المانعون بأنه لا يجوز الحكاية في التوابع، فلا تجوز في عطف النسق .[1]

واعترض السمين الحلبي على ذلك الرأي بقوله: "وهذا مردود " [2]، وعلل بأن عطف النسق تجوز فيه الحكاية لأنه لا يوضح المتبوع، ففي حالة (رأيت خالدًا وعمرًا) ، لا يوضح عمرو خالدًا، أما في باقي التوابع فإن الاسم الأول قد وضح بالثاني فزال الاشتراك المجوِّز للحكاية.

وبذلك يتبين أن السمين الحلبي في منهجه في الاعتراض يتبع العرض المنظم، فيعرض المسألة النحوية، ويوضح رأي ابن مالك ويبين الآراء في تلك المسألة، ثم يعقبه ببعض الألفاظ التي تشير إلى اعتراضه، نحو قوله :" وفيه نظر أو وهذا مذهب ضعيف أو وهذا مردود "، ولا يكتفي بتلك الأقوال ؛ بل يبين العلة والدليل على اعتراضه .

---

[1] إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ٩٦٣

[2] السابق ٩٦٤ .

الفصل الأول :

اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك

في باب الأسماء

توطئة

تتنوع اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك ما بين الأسماء والأفعال والحروف، وهذا الفصل يختص باعتراضاته في باب الأسماء ، وقد جاء من ذلك ما يلي :

- سهو في حذف المنعوت

رأي ابن مالك

قال المصنف: " ومن نادر حذف النعت قول الفرزدق: إذا حارب الحجاج أيَّ منافقٍ، أي: منافقًا أيَّ منافقٍ"[1]، أي: أن ابن مالك يرى جواز حذف النعت، ويحكم عليه بالندرة .

الاعتراض :

اعترض السمين الحلبي على قول ابن مالك بأن ذلك سهو، فالحذف في البيت من حذف المنعوت وليس من حذف النعت، قال السمين الحلبي: " وهذا سهو؛ لأنه من حذف المنعوت لا من حذف النعت " [2]

التعقيب:

يعد هذا الاعتراض على ابن مالك من باب السهو، فيتحدث ابن مالك عن حذف النعت، فجاء ببيت الفرزدق :

إذَا حَارَبَ الحَجَّاجُ أيَّ مُنَافِقٍ ... عَلاَهُ بِسَيْفٍ كُلَّما هُزَّ يَقْطَعُ [3]

---

[1] شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي تـ ٦٧٢هـ، تحقيق: د عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر ،ط١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م ٣/ ٣٢٤ .

[2] إيضاح السبيل ١٤٦ .

[3] البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ص ٣٦٠، ضبطه وشرحه، علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .

والشاهد فيه: حذف المنعوت والتقدير: منافقا أيَّ منافق، فحذف المنعوت منافقا، وليس من حذف النعت كما أشار المصنف .

ولعل ذلك من السهو من غير قصد من المصنف، ويغفر له باقي الأمثلة التي جاء بها من حذف النعت، ومنها ما يأتي: [1]

لَعمرُكَ! مَا نَفسِي بجِدّ رَشِيدَة، ... تُؤامِرُني سِرّاً لأصْرِمَ مَرْثَدَا [2]

والشاهد فيه: حذف النعت، والتقدير برشيدة أي رشيدة

إنَّ الثَّواءَ بأرْضٍ لا أرَاكِ بهَا....فكسْتَيْقِنِيهِ ثَواءٌ حَقُّ ذي كَدَر [3]

والشاهد فيه: حذف النعت، والتقدير: ذو كدر حق ذي كدر

ومن الجدير بالذكر : أن الأغْلب في النكرة التي هي المضاف، والتي ليست مصدرًا- لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته - أن تكون مذكورة في الكلام، ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه ورود السماع بحذفها في قول الفرزدق السابق ، **ويقول النحاة**: "إن هذا في غاية الندور"[4] فلا يصح محاكاته، ثم يزيدون التعليل: أن الغرض من الوصف "بأيّ" هو المبالغة في المدح أو الذم، والحذف مناف لهذا فمن المحتم عندهم ذكر الموصوف، الذي ليس بمصدر، هذا كلامهم .

---

[1] إيضاح السبيل ١٤٦ .

[2] البيت من الطويل، وهو في شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٨م ٤/ ١٨٥ . وقائله عمرو بن قميئة البكري كما في ديوانه ص٦ تحقيق حسن كامل الصيرفي – معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

[3] البيت من البسيط، وهو في شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي ٤/ ١٨٥ . وقائله / عمر بن أبي ربيعة كما في ديوانه ص ٧٦ – دار القلم – بيروت – لبنان .

[4] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٥٦/١ - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي - الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .

قلت: وقد وجدت ذلك واردا في نثر الكلام ، بل قيل به في تفسير قوله تعالى: {**فِي أيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكْ**}[١] ، وقد جاء في حكم الإمام علي قوله: "**اصْحَبْ الناسَ بأي خلق شئت يصحبوك بمثله** "[٢] ، وورودها في نثر الإمام علي أفصح البلغاء فوق ورودها في البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلا. وحسبنا أنه مسموع في النثر وفي الشعر من أفصح العرب.

ـ تسمية البدل المطابق البدل (الموافق) عند السمين .

رأي ابن مالك :

البدل عند ابن مالك أربعة أقسام: بدل كل من كل، وبعض من كل، واشتمال، وبدل بداء، وبعض النحاة يزيد قسمين آخرين، وهما: الغلط والنسيان .[٣]

اعتراض السمين :

يرى السمين الحلبي في نوع البدل (كل من كل) أن هذه عبارة النحويين، ثم قال: والجيد فيها أن يقال بدل مُوافق من مُوافق، ليدخل فيه {**صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ..**}[٤] فإن لفظة "كل" هنا ليست جائزة [٥].

التعقيب :

يعد هذا الاعتراض من باب الإضافة، فيجري ابن مالك مجرى النحويين في

---

[١] سورة الانفطار: الآية (٨) .
[٢] ينظر: سجع الحمام في حكم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ص ٧٨ – جمعه وضبطه وخرجه ا/ علي الجندي وآخرين – مكتبة الأنجلو المصرية – سنة ١٩٦٧ م .
[٣] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٢ .
[٤] سورة إبراهيم: الآيتان (١- ٢) .
[٥] إيضاح السبيل ١٥٩ بتصرف .

تسمية أنواع البدل الذي منها بدل كل من كل، ويرى السمين الحلبي أن هذه التسمية لا تتناسب مع مدلولها وأمثلتها .

فـ (كل) تدل على أن هناك جزءًا منه، وأنه قابل للتجزئة، وهذا لا يصلح مع بعض الأمثلة التي تشتمل على هذا النوع من البدل، كما في الآية الكريمة **{صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهِ..}**[1]، فكلمة (الله) - حاشا لله - أن تقبل التجزئة، فلا يصلح أن نقول في إعرابها بدل كل من كل . [2]

عرف ابن الحاجب بدل الكل بأنه :" ما مدلوله مدلول الأول "[3] وعرفه ابن الناظم بأنه: "المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى"[4]، وذكر ابن هشام: "أنه عبارة عما الثاني فيه عين الأول " [5].

وذلك نحو قولك: مررت بعبد الله زيدٍ، وكان أصل الكلام مررت بعبد الله ومررت بزيد ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول، فلذلك استعمل البدل فرارًا من اللبس وطلبا للاختصار والإيجاز[6].

---

[1] سورة إبراهيم: الآيتان (١- ٢) .

[2] ينظر : التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري ،دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ٢/ ١٩٢ .

[3] شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عثمان بن الحاجب النحوي تـ ٦٤٦هـ، د. موسى علوان، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م (١٠٩٧/١)

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عيد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١٠ م ٣٩٣، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي تـ ٧٦٩هـ، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ٢٤٩/٣.

[5] شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ ٣٠٨ ـ ٣٠٩

[6] الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل السراج، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ٤٦/٢ بتصرف .

كقوله تعالى: { **صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهِ..}** ،وهذا البدل يسمى بدل الكل من الكل وبدل العين من العين[١] .

وسماه ابن مالك بدل المطابق، فقال:

مُطابقًا أو بَعْضًا أو ما يَشْتَمِل ... عَلَيه يُلفى أو كَمَعْطوفٍ ببَل[٢]

وعلل لذلك بأن ذكر المطابقة أولى في البدل؛ لأنها عبارة (بدل مطابق) صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف عبارة (الكل من الكل) فإنها لا تَصْدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير متناسب مع قوله تعالى: { **إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهِ..}** [٣]؛ وذلك للإجماع على عدم صحة البدلية في أسماء الله تعالى، فالله تعالى واحد أحد [٤]، ولهذا سمى أبو حيان هذا النوع من البدل: بدلَ موافِقٍ من موافق[٥] .

وقال العكبري : " بدل كل من كل بأن اتحدا معنى، وقد يقال بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه (كل) نحو **(إلى صراط العزيز الحميد، الله ..)** ولا يحتاج في بدل الكل إلى ضمير يعود على الأول ؛ لأن الثاني هو الأول " [٦].

---

[١] ينظر : الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الكفوي، أبو البقاء الحنفي تـ ١٠٩٤هـ تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت ٢٣٢

[٢] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٩٣، شرح ابن عقيل ٢٤٩/٣.

[٣] سورة إبراهيم: الآيتان (١، ٢) .

[٤] ينظر : شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٢٧٦/٣ – ١٢٧٧

[٥] ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تـ ٧٥٠هـ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ١٩٦٤/٤بتصرف .

[٦] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي عبد الله بن الحسين العكبري، تـ٦١٦هـ تحقيق، غازي مختار، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ٤١٣/١ بتصرف .

قال الشيخ محمد أبو النجا:" البدل الموافق هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله **(إلى صراط العزيز الحميد ، الله..)** على قراءة الجر فإنه لا يقال فيه بدل الكل من الكل ؛ لأن الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية " [1] .

ويؤخذ على السمين أنه لم يشر إلى أن ابن مالك قد سماه بالبدل المطابق، فابن مالك نفسه وضح أن كلمة (كل من كل) لا تليق بأسماء الله وصفاته لذلك عدل عنها إلى تسميته بالبدل المطابق ولا فرق بين لفظتي المطابق والموافق، وقد اتبع السمين رأي شيخه أبي حيان في هذه التسمية وجانبه العدل والإنصاف مع ابن مالك .

- حكم المنسوق المجرد من (أل)، بعد المنادى نحو: (يا زيد وعمرو).

رأي ابن مالك

قال ابن مالك :"خلافًا للمازني والكوفيين[2] في تجويز: (يا زيد وعمرًا) بالنصب"[3]، ثم قال في الشرح: "وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من (أل) مُجرى المقرون بها"[4].

---

[1] حاشية الشيخ محمد أبو النجا المتوفى بعد سنة ١٢٢٣هـ على شرح الشيخ خالد الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ على الآجُرُّوميَّة في النحو ص ٢٠١ تحقيق/ محمود نصار – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان

[2] ينظر: شرح الأشموني (٣/ ١٤٩)، وشرح الكافية للرضي (١/ ١٣٨)، والمقتضب (٤/ ٢١٢) لأبي العباس محمد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ه ١٨١.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك ٣/٤٠١- ٤٠٢

اعتراض السمين الحلبي

واعترضه السمين الحلبي بأن ذلك يقتضي جواز: (يا زيد وعَمْرٌو) بالتنوين، مع الضم، وذلك يخالف قوله بالنصب واقتصاره عليه في هذه الحالة، واعترض عليه في حالة إذا كان التابع مضافا ففيه النصب نحو: " يا زيد صاحبَ الدار"، فاعترض بأنه لم يقل المضاف والشبيه بالمضاف . [1]

التعقيب :

هذا الاعتراض من باب التناقض، فيتبين صحة الاعتراض؛ لأنه لم يقيد ابن مالك بالعبارة ما ذكره في شرح التسهيل؛ فعبارته تحتاج إلي تقييد ، يصلح به الكلام. والذي يظهر من كلام ابن مالك في الخلاصة أنه يوافق جمهور البصريين في مذهبهم؛ فيعتد بالمنسوق نفسه، كما لو ولي حرف النداء[2] .

يقول الشاطبي في مذهب ابن مالك هذا:" وما قاله غير ظاهر؛ لأنك لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المثنى، وذلك يصيره ممطولًا؛ فلا يسوغ فيه على ذلك التقدير إلا النصب.. فليس لك في(زيد وعمرو) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف ـ أي: ابن مالك ـ وهما البناء فيهما، أو النصب فيهما" [3].

---

[1] ينظر إيضاح السبيل ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

[2] المقاصد الشافية ٣٠٣/٥.

[3] المصدر السابق ٣٠٤/٥.

ـ حركة العين فى الألفاظ مسموعة وهى المعيشة والمخيلة والمشيئة

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن المعيشة والمخيلة والمشيئة مكسورة العين بالسماع وبالقياس تكون مفتوحة العين على وزن " مفعَل ".

اعتراض السمين :

يرى السمين أن هذه الألفاظ ورد فيها اختلاف، وليست مقصورة على السماع بالكسر، ولكن المصنف ابن مالك اختار السماع ؛ لأن القياس مع وجود نص ممنوع .[1]

التعقيب :

القياس في تلك الكلمات على وزن (مَفْعَل) بفتح العين التي هي ياء، ولكن ورد سماعها مكسورة العين، ويرى سيبويه أنه يحتمل أن تلك الألفاظ الثلاثة مكسورة وهو الأظهر لها ويُحتمل أن تكون مضمومة [2].

فرأي السمين يجمع بين الرأيين القياس والسماع، بين احتمالية فتح العين بالقياس فتكون على وزن (مَفْعَل) ، واحتمالية أن تكون مكسورة العين وذلك على السماع، فهو يجمع بين الأمرين، وهذا الاعتراض يجعل في الأمر سعة ولا يقصره على السماع .

---

[1] ينظر : إيضاح السبيل ٤٤٤.

[2] ينظر : الكتاب ٤/ ٨٩

فنحو: يبيت ويعيش، ويقيل ويحيض، **ذكر فيه ثلاثة مذاهب** [١]:

أحدها: أنه كغيره من الصحيح العين المكسورها فيكون للمصدر بالفتح، وللزمان والمكان بالكسر قال الله تعالى: **" وَجَعَلْنَا النَّهارَ مَعاشاً "** [٢] أي: جعلناه - عيشا [٣]، ويكون «المحيض» بمعنى: الحيض ونحوه شاذّا [٤]، ويقال: المبيت والمقيل للمكان والزمان، يراد بذلك المكان الذي يبات فيه ويقال فيه، أو زمان البيتوتة والقيلولة.

ثانيها: أن المتكلم مخيّر فيه بين أن يبنى المصدر على «المفعل» أو «المفعل» وأما الزمان والمكان فمكسور العين، فتقول في المصدر إن شئت: «معاشا» وهو المسموع، وإن شئت: «معيشا» قياسا على «المحيض» [٥] وكذلك المحيض هو المسموع ويجوز المحاض قياسا على المعاش. ومما سمع من المصادر غير المحيض على «المفعل» في ما عينه ياء: «المغيب» و «المزيد» و«مغيض الماء» و«المقيل» [٦]، ومما جاء منه مؤنثا بالتاء: «المخيلة»

---

[١] ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»٣٨١٩/٨، ٣٨٢٠ - المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) - دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين -
الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

[٢] سورة النبأ : الآية ١١ .

[٣] ينظر الكتاب لسيبويه ٨٨/٤ .

[٤] إنما كان المحيض بمعنى الحيض ونحوه شاذّا على هذا المذهب لأن حقه أن يكون على «مفعل» بالفتح لأنه مصدر.

[٥] قال سيبويه في الكتاب (٤/ ٨٨) «وربما بنوا المصدر على المفعل كما بنوا المكان عليه إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك» وقال السيرافي: «ومن ذلك فيما ذكره سيبويه: المطلع في معنى الطلوع » . شرح السيرافي هامش الكتاب (٤/ ٨٨).

[٦] قال أبو حيان في التذييل (٦/ ٩٧) «وممن جعل مثل المحيض مقيسا أبو إسحاق الزجاج في كتاب المعاني له» وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٨٩).

و«المشيئة» و«المعيشة» إن قيل: إنها «مفعلة» بكسر العين [1].

ثالثها: أن يقتصر في ذلك على السماع، فيقتصر على ما قالته العرب، فلا يقال في «المعاش» الذي هو مصدر: المعيش، ولا يقال في «المحيض» بمعنى الحيض: المحاض، وهذا المذهب قد ذكر ابن مالك أنه الأولى [2].

ـ ما شذ عن قاعدة المصدر الميمي وهي ألفاظ بعينها

رأي ابن مالك

جمع ابن مالك مجموعة ألفاظ بدأت بالميم وكسرت عينها، وليست على القياس، فقال: " وشُذ من جميع ذلك بكسر " مشرِق مغرِب مرفِق منبِت مسجِد مجزِر مسقِط مظِنَّة مرجَع معرِفة مغفِرة معذِرة مأوِية معصِية مرْزِئة مكبِر محمِية" [3]

اعتراض السمين :

اعتراض السمين يتبين من قوله :" ولم ينبه المصنف على الشاذ من ذلك أهو مصدر أم زمان أم مكان ؟ " [4].

التعقيب :

يعد هذا الاعتراض من باب الاستدراك والتعليق وليس من باب التخطئة ، فاعتراض السمين على ابن مالك في هذه المسألة ليس على مجموعة تلك الألفاظ

---

[1] الكتاب ٨٨/٤، ٨٩ .

[2] قال أبو حيان في التذييل (٦/ ١٤٩) «وإنما كان أولى عنده لأنا إذا قسنا مع وجود السماع في الكلمة التي ينطق بها كنا قد تركنا ما تيقنا أن العرب نطقت به مع وجود النص في شيء لا يحتاج إلى القياس».

[3] إيضاح السبيل ٤٤٧ .

[4] إيضاح السبيل ٤٤٩ .

الشاذة عن القاعدة، ولكن على عدم بيانه ما هو مصدر منها وما هو اسم مكان وما هو اسم زمان، فقد بين السمين صنفين: منها ما هو اسم مكان، ومنها ما هو مصدر كما يأتي [١] :

فأما ما كان منها اسم مكان فـ (مشرِق مغرِب مرفِق منبِت مسجِد مجزِر مسقِط مظِنَّة) ، فتلك الألفاظ أسماء أمكنة، وعين مضارعها مضموم، وفي القياس يكون اسم المكان منها مفتوح العين على وزن (مَفْعَل)، ولكن شذت وجاءت بالكسر[٢]، وذكرها ابن سيدة في المخصص، وأضاف إليها (مسكِن ومطلِع ومَفرِق)، ومضارعها على وزن يفعُل فحملوا يفعُل على يفعِل على أنهما أخوان.[٣]

والألفاظ المقصود منها المصدر هي: (مرجِع معرفة مغفِرة معذِرة مأوِية معصِية محمِية) ، فتلك الألفاظ كسرت عين مضارعها وكان من حقها أن تفتح عينها؛ لأنها مصادر، فالمصدر تفتح عينه إلا إذا كانت فاؤه واوا [٤] .

ويتبقى من تلك الألفاظ التي ذكرها ابن مالك (مرْزِئة مكبِر) وهما مما فُتحت عينه في المضارع: يرزَأ بمعنى: يصيب الخير منه، ويكبَر من كبرَ يكبَر، ويضيف السمين كلمة لفظة ثالثة وهي المشيئة فهي مفتوحة العين في المضارع

---

[١] ينظر فيما سيأتي: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش ٣٨٢٢/٨، ٣٨٢٣ .

[٢] ينظر : إيضاح السبيل ٤٤٨ .

[٣] ينظر : المخصص، الحسن بن علي بن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م ٤/ ٣١٩، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله بن عيسى السلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله علي البركاتي، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة المعابدة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م ٢/ ٨٦٦ .

[٤] ينظر : إيضاح السبيل ٤٤٨ .

من يشاء [1]، ولكن السمين لم يحدد نوع تلك الألفاظ الثلاثة، ويتبين أنها من المصادر التي فتحت عينها في المضارع، وكان من حقها أن تأتي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين .[2]

ـ لفظ (مفرَق) ونوعه

رأي ابن مالك:

ذكر ابن مالك لفظ (مفرَق) مع ألفاظ أخرى بالفتح ؛ لأن عين المضارع مضموم وهو على القياس، فيقال يفرُق مفرَق [3] .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك بقوله: " وذكر أيضا مفرَق، ولم يفرِّق به بين مفرق الطريق أو مفرق الرأس "[4]

التعقيب :

هذا الاعتراض من باب الإضافة والبيان، فمن الألفاظ التي ذكرها ابن مالك بالفتح (مفرَق) بالفتح؛ لأنها مضمومة العين في المضارع، ولكن يعترض السمين أنه قد تأتي بالكسر فيقال (مفرِق) ، وتأتي (مفرَق) بالفتح بمعان متنوعة، فهناك فرق بين مفرَق الطريق ومفرَق الرأس، فمفرَق الطريق يعني: موضعا يتشعب

---

[1] ينظر : السابق نفسه .

[2] ينظر : الكتاب ٤/ ٨٩ .

[3] ينظر إيضاح السبيل ٤٥٢.

[4] إيضاح السبيل ٤٥٢.

منه طريق آخر، ومفرَق الرأس يعني: موضع انفراق الشعر.[1]

فالاعتراض من وجهين الأول: أنه يجوز مفرَق بالفتح، ومفرِق بالكسر، والوجه الثاني: أن ابن مالك لم يحدد معنى (مفرق)، ولم يفرق بين مفرق الطريق ومفرق الشعر، وإن كان هذا الاعتراض ليس وجيها ؛ لأن ابن مالك ليس في معرض الحديث عن معاني الكلمات ؛ فهو يتحدث عن المصادر التي تبدأ بالميم، ولا يتناول المعاني لكل مصدر .

ـ قول ابن مالك في إبراز الضمير مع أسماء الأفعال .

رأي ابن مالك :

قال ابن مالك في مسألة إبراز الضمير مع أسماء الأفعال: " لا علامة للمضمر المرتفع بها "[2]، يرى أن الفعل يظهر معه ضمير التثنية والجمع سواء في حالة المذكر أو المؤنث، فعلى سبيل المثال يقال: صه يا زيدان ويا زيدون، أما في الفعل المقابل، اصمتا يا زيدان واصمتوا يا زيدون .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ذلك الرأي بقوله: " وفي عبارته تساهل ؛ لأن الفعل أيضا ليست معه علامة للمضمر المرتفع به، إنما يبرز معه نفس الضمير،

---

[1] ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٧٨م ٤/ ١٥٤١ .

[2] إيضاح السبيل ٤٧٠ .

فالعبارة الصحيحة أن يقال: ولا يبرز معه ضمير تثنية أو جمع" [١] .

التعقيب :

يرى السمين أن الفعل ليست معه علامة للمضمر المرتفع به، وذلك في حالة إذا تقدم، نحو: قال زيد، قال الزيدان، قال الزيدون، والصحيح عنده أن تطلق العبارة بعدم ظهور ضمير التثنية والجمع مع أسماء الأفعال، فيقال: زيد هيهات، الزيدان هيهات، الزيدون هيهات، فلا يظهر مع أسماء الأفعال ضمير التثنية والجمع كما يظهر في الفعل لو قلنا: الزيدان بعدا والزيدون بعدوا .[٢]

فظهور الضمير مع ما يشبه أسماء الأفعال دليل على فعليتها، فإبراز الضمير علامة على الفعلية، وذلك يرد الشبهة التي تعلقت بالفعل (هات) والفعل (تعال) على أنهما اسما فعل، فهما يبرز معهما الضمير وذلك علامة على أنهما فعلان وليسا اسمَيْ فعل، كما جاء في قوله تعالى: **{قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}**[٣] ، وقوله تعالى: { **فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ** }[٤] ، فجاء الضمير بارزًا مع الفعل (هات)، وجاء أيضا مع الفعل (تعال) ، وهذه علامة على أنهما فعلان .[٥]

إذاً: فإن أسماء الأفعال لا يبرز معها ضمير ، بخلاف الأفعال ، فعلى سبيل المثال: صه ، بمعنى اسكت ، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع ، بينما الفعل

---

[١] إيضاح السبيل ٤٧٠ .
[٢] ينظر: السابق نفسه .
[٣] سورة البقرة : الآية (١١١) .
[٤] سورة آل عمران : الآية (٦١) .
[٥] ينظر: المفصّل في علم العربيّة، الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) ط٢، دار الجيل، بيروت ١٨٩ .

اسكت ، يبرز معه الضمير في غير المفرد ، لأنه واجب الاستتار في حالة المفرد ، فتقول : اسكتا ، واسكتوا واسكتن ..... الخ .

وبهذا فصل العلماء النزاع في أفعال اشتبهت بأسماء الأفعال ، فلما قبلت الضمائر البارزة ، عرفت فعليتها ، كالفعل : هات ، فهو مبني على الكسر في حالة المفرد المذكر ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره "أنت" ، وأما في حالة المؤنث فإنك تقول : هاتي ، فتبرز ياء المخاطبة ، ولا يكون هذا إلا في الأفعال .

وبالعكس ، استدل العلماء على أن بعض الألفاظ أسماء أفعال بعدم قبولها الضمير البارز مع غير المفرد ، ومن ذلك :قوله تعالى : **(قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا)** [1]، فـ "هلم" ، اسم فعل أمر بمعنى: أقبل ، والخطاب لجماعة الذكور بدليل ضمير جماعة المخاطبين المتصل بالمفعول به: "شهداءكم"، فلم يقل : هلموا شهداءكم ، فدل عدم بروز الضمير على أن (هلم) اسم فعل وليس فعلا ، والله أعلم .

ويُلاحظ من خلال هذا الاعتراض الدقة لدى السمين في نقد ألفاظ ابن مالك النحوية، وما يجب أن يقوله في مسائله النحوية، واقتراح الصيغة المناسبة التي تناسب المسألة النحوية .

- معنى اسم الفعل (ها) و (هاء)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (ها) و(هاء) كل منهما يأتي اسم فعل بمعنى خذ، وتأتي

---

[1] سورة الأنعام : من الآية (١١٥) .

مجردة، فقال: " فمنها لـ خُذْ (ها) و (هاء) مجردين " [1]، أي تأتي (ها وهاء) بالقصر والمد، وتكون بمعنى: خذ، فيقال: ها درهما وها دينارا بمعنى خذ درهما وخذ دينارا، ويكونان مجردين .

اعتراض السمين :

تأتي (ها) و(هاء) غير مجردين فتلحق بهما الكاف، والميم، والألف.[2]

التعقيب :

أشار ابن مالك أن (ها) و (هاء) يأتيان مجردين، فاعترضه السمين ، مع أن نص ابن مالك لم ينته، فألحق بكلمة مجردين بـ " ومتلوَّيْ كاف الخطاب بحسب المعنى، وتخلفه همزة (هاء) مصرفة تصريفه " [3]، والمعنى أن (ها) يلحق بها كاف الخطاب، وتتصرف معه، ولا يكون للكاف محل من الإعراب [4]، فيقال: هاك، وهاكِ، وهاكما وهاكم وهاكن، وذلك التصريف مع هاء، فيقال: هاءكَ، هاءكِ، وهاءكما وهاءكم، وهاءكن، وتتصل بـ (هاء) ميمٌ وألفٌ تدلان على التثنية، ونون مشددة تدل على جمع المؤنث، فيقال: هاءَ، هاءِ، هاؤما، هاؤُم، هاؤنَّ، وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى:{ **هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**}[5] ، أما إذا اتصل بها ضمير بارز فتكون فعلا صريحا، نحو هائيا، هاؤوا، هائين، وهذا يدل على أن (ها) و (هاء) لا يقتصران على التجريد. [6]

---

[1] إيضاح السبيل ٤٧٤ .
[2] ينظر : إيضاح السبيل ٤٧٤ .
[3] شرح المفصل ٤/ ٤٣ .
[4] ينظر : شرح المفصل ٤/ ٤٣ .
[5] سورة الحاقة : من الآية (١٩) .
[6] ينظر: إيضاح السبيل ٤٧٤ .

قال أبو حيان: " وها: خذ ، وكذلك هاء، كل منهما هكذا لمفرد ومثنى ومجموع، مذكر ومؤنث ، أو تأتي بكاف الخطاب فتقول : هاكَ وهاكِ ، هاكم هاكن ، أو بالهمزة قبل كاف الخطاب ، فتقول : هاءَكَ وهاءَكِ ، هاءكما ، هاءكم ، هاءكن ، وتخلف الكاف همزة تصرف تصرف الكاف ، فتقول : هاءِ ، هاؤما ، وهاؤم ، هاؤن ، فهي في هذه الأوجه الخمسة اسم فعل ، وتلحقها الضمائر ، فتكون فعلا فتجري مجرى عاطٍ .... " [1] .

وبناء على ذلك فلا وجه لاعتراض السمين على ابن مالك، فقد ذكر ابن مالك ثلاث حالات لـ (ها) و(هاء) :

الحالة الأولى: أن يكونا مجردين، فلا يلحق بهما شيء .

والحالة الثانية: أن تتصل بهما كاف الخطاب .

والحالة الثالثة: أن يتصل بـ "هاء" ميم وألف تدلان على التثنية، وميم وواو تدلان على جمع الذكور، ونون مشددة تدل على جمع المؤنث، فقد فصَّل ابن مالك حالات الاتصال بهما بعد التجريد

- صرف المصغر المختوم بالتاء

رأي ابن مالك

يرى ابن مالك أن علم المؤنث الثنائي نحو: (يد)، أو الثلاثي ساكِن الحشو

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٢٨/٣ ، لأبي حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف بن علي المتوفى ٧٤٥هـ - تحقيق / محمد عثمان – دار الكتب العلمية . ويراجع كتاب: قضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفصل لعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ص ٣٩٠ للدكتور/ عبد الله عبد العليم حسن السنتريسي .أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر - دار الكلمة للنشر والتوزيع .

نحو: (هند) غير المصغر كل ذلك فيه وجهان: هما الصرف وعدم الصرف، والمصغر منها (يُدَيَّه وهُنيدة) ، فتبقى تاء التأنيث تظهر في التصغير، ويكون من باب ما أنث بالهاء، وفي حالة التصغير يمنع مطلقا ولا يجوز فيه الوجهان كما في عدم التصغير.[١]

اعتراض السمين:

يعترض السمين على قول ابن مالك (غير مصغر) ، فيقول السمين: " وقد أطلق المصنف ذلك، وكان ينبغي أن يقول: غير مصغر مع هاء تأنيث ... ؛ لنخرج ما صُغر ولم تدخل عليه هاء التأنيث، فإنه مصروف وغير مصروف، نحو حُرَيْبٍ وقُوَيْسٍ " [٢].

التعقيب :

يدقق السمين في تعبيرات ابن مالك، وما تشير إليه، فيحترز بقوله " غير مصغر مع هاء التأنيث"؛ لأن المصغر مع هاء التأنيث نحو " هنيدة " يمنع، قال سيبويه: " كما تخرج " هند " في التحقير إذا قلت " هنيدة " إلى ما لا ينصرف البتَّة في جميع اللغات " [٣].

أما المصغر بغير هاء التأنيث نحو حُريب تصغير حرب وهي أنثى فيجوز فيها المنع والصرف [٤]، وهذا يدل على دقة السمين الحلبي في تتبع ألفاظ ابن مالك وتوجيه دلالتها النحوية .

---

[١] ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٣.

[٢] إيضاح السبيل ٥٩٨ .

[٣] الكتاب ٣/ ٢٠٠ .

[٤] يراجع فيما سبق : المعجم المفصل في النحو العربي ٢/ ٧٣٦ د/ عزيزة فوال بابتي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان

ـ إعراب الاسم المركب من فعلين، نحو: (قام كنت)

رأي ابن مالك :

ذكر ابن مالك في باب التسمية بلفظ (كائن) الاسم مع الاسم نحو كائنًا ما كان، أو التسمية بالجملة الاسمية نحو: (الشهم زيد) أو بالفعلية، نحو (تأبط شرًا)، أو عاملًا نحو (قائم أبوه) ، أو تركيب حرفين، نحو إنما، أو حرف واسم نحو يا زيد، أو حرف وفعل نحو :(قد قام) .[1]

اعتراض السمين:

يعترض السمين على باب التسمية بلفظ (كائن) أنه نقص التسمية بفعلين، نحو (قام جلس)، فقال السمين: " ونقص المصنف المركب من فعلين، نحو قامَ كنتَ، فإن هذا لا يُحكى بل يُعرب إعراب المتضايفين، فتقول: جاء قامُ كنتٍ، ورأيتُ قامَ كنتٍ، أو مركب تركيب أحدَ عشرَ " [2].

التعقيب:

استدرك السمين على ابن مالك في باب التسمية بلفظ (كائن) التسمية بفعلين، نحو: (قامَ كنتَ)، وبيَّن كيفية إعراب تلك التسمية، بأنها تأخذ إعراب المتضايفين، فيعرب الجزء الأول حسب موقعه في الجملة، ويعرب الثاني إعراب المضاف إليه، وكذلك الحال في التراكيب غير المستعملة من كلام العرب، نحو (عن لو) و (لو ذا) [3] .

---

[1] ينظر : التسهيل ٢٢٥ .
[2] إيضاح السبيل ٦٥٤.
[3] ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٧.

ـ الأوجه الإعرابية فى الجمع إذا سُمى به

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن في إعراب الجمع إذا سُمي به وجهين :

الوجه الأول: إعرابه بالنون منصرفا مع لزوم الياء، نحو: غسلين، فيقال: جاء زيدينُ ورأيت زيدينا، وسلمت على زيدينٍ .

والوجه الثاني: إعرابه في النون أيضا؛ ولكن إعراب غير المنصرف، فيقال: جاء زيدونُ ورأيتُ زيدونَ وسلمت على زيدونَ، فتمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة كهارون .[١]

اعتراض السمين:

يضيف السمين الحلبي وجهين آخرين لإعراب الجمع إذا سُمي به، فقال السمين: " وبقى عليه في الجمع وجهان آخران وهما: أن يعرب في النون منصرفا وتلزمه الواو كـ (الدون) ، والثاني: أن تلزمه الواو وفتح النون "[٢].

التعقيب :

ذكر أبو حيان هذين الوجهين في ارتشاف الضرب، وذكر أن السيرافي[٣] هو من يرى الوجه الأخير في إعراب الجمع إذا سمي به، وهو أن تبقى الواو وتفتح النون، فيقال قام زيدونَ ورأيت زيدونَ وسلمت على زيدونَ، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب . [٤]

---

[١] ينظر : التسهيل ٢٢٥ .
[٢] إيضاح السبيل ٦٥٦ .
[٣] ينظر رأي السيرافي في (المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) ٣/ ٤٧ ـ ٤٨
[٤] ينظر : ارتشاف الضرب٢/ ٨٩٨

ويفهم من كلام ابن مالك واعتراض السمين أن المقصود من قولهم في الجمع المسمى به (يعرب بالنون) أي بحركات الإعراب الظاهرة على النون فتحا ونصبا وجرا؛ إذ ليست النون في ذاتها علامة إعراب .

وبإضافة الوجهين الآخرين لإعراب الجمع للسمين أصبحت الأوجه الإعرابية له أربعة إذا سمي بالجمع، وبذلك تكون إضافة السمين في محلها، وإن كان متأثرا بشيخه أبي حيان في ذكر تلك الأوجه، وهذا يؤكد أن اعتراضات السمين على ابن مالك متأثرة بآراء أبي حيان ومذهبه النحوي .

ـ حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون، (عشرون ماذا) و(عشرون أيًّا)

رأي ابن مالك:

إذا استُفهم عن تمييز فإن فيه خلافا، فمن النحويين من أجاز ذلك على الحكاية، ويكون بطريقتين: الأول بـ (ماذا) عندما تقول عندي عشرون أو بـ (أي) ، و(ماذا) لا يظهر فيها إعراب، ولكن (أيّ) يظهر فيها إعراب وهو النصب، فإذا قيل عندي عشرون، فتقول عشرون ماذا أو عشرون أيًّا، لأنه في محل نصب التمييز، ومن النحويين من منعه ؛ لأن التمييز لا يتقدم على العامل، لجموده وأن (أيّ) لها صدر الكلام، فلا يقال عشرون أيا .[1]

اعتراض السمين :

ويعترض السمين على ابن مالك في أن ذلك ليس من باب الحكاية، فقال: "وهذا في الحقيقة ليس حكاية، إذ لم يتقدم للتمييز ذكر حتى تحكيه، إنما استفهمت عنه ؛ لأن المتكلم أبهم عنك جنس المعدود " [2]

---

[1] ينظر : إيضاح السبيل ٩٦٧ .
[2] إيضاح السبيل ٩٦٧ ــ ٩٦٨ .

التعقيب :

يرى الكوفيون أنه يجوز الاستفهام عن التمييز بـ (ماذا أو أيّ) ، والنصب في (أيّ) ظاهر لأنه في محل التمييز، ولم يجز ذلك البصريون على أن (أيّ) لها الصدارة، فلا يجوز أن تتأخر في الجمل.[١]

فيمنع السمين باب الحكاية في الاستفهام عن التمييز، بحجة أنه لم يتقدم ذكر للتمييز حتى يُحْكى عنه، بل الغاية في توضيح إبهامه ومعرفته، وبناء عليه فلا حكاية في التمييز، وهو يوافق أبا حيان في ذلك حيث قال أبو حيان: " وليس هذا من حكاية التمييز، إذ لم ينطق به المتكلم، وإنما هذا من باب الاستفهام المستأنف بعد التمييز "[٢]، فيوافق السمين أبا حيان في الاعتراض، وهذا يدل على تأثر السمين بأبي حيان في اعتراضاته كما سبق ذكره .

<u>- لفظ (المخبر عنه) فيه تسامح</u>

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن شرط المخبر عنه في باب الإخبار الاستفادة، بأن يفيد بذكره، فإن لم يُفِدْ فَقَد شرط الإخبار، ولا يستحق أن يكون مخبرا عنه . [٣]

اعتراض السمين:

يعترض السمين على ابن مالك في أن قوله (المخبر عنه) فيه تسامح، فقال السمين: " لأنك إذا قيل لك أخبر عن كذا، فإنما معناه اجعله خبرًا عن (الذي) أو (أل) ، فهو خبر لا مخبر عنه "[٤].

---

[١] ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٧٠ .
[٢] ينظر : التذييل والتكميل ٩/ ٢١٩
[٣] إيضاح السبيل ٩٧٩.
[٤] السابق نفسه .

التعقيب:

المخبر عنه يدلك على ابتداء الكلام، والذي يبني عليه، وليس المقصود منه الإخبار، فالسمين يشير إلى الدقة في استعمال (المخبر عنه) في المقصود منه، نحو ضرب عمرو زيدا، الضارب عمرو، والمضروب زيد .

والأصح عنده أنه المخبر به، وليس المخبر عنه، وذلك في باب الإخبار بـ الذي والإخبار بـ (الألف واللام)، وهو باب جاء به النحويون لتمرين المتعلم عما يصح الإخبار به وعما لا يصح الإخبار به، فلا يصح الإخبار بالحال ولا بالتمييز.[1]

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٢٨ .

الفصل الثاني :

اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك

في باب الأفعال

توطئة

سبقت الإشارة إلى أن اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك تتنوع ما بين الأسماء والأفعال والحروف، وهذا الفصل يختص باعتراضاته في باب الأفعال ، وقد جاءت اعتراضاته كثيرة ومتنوعة ، وبيانها كما يلي:

ـ المصدر من (اطَّير وادَّارأ)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن يُصاغ المصدر من كل ماضٍ أوله همزة وصل بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، ثم تُترك الصيغة بالحركات والسكنات نفسها، والماضي الذي أوله همزة وصل هو ماضي الخماسي والسداسي، نحو: انطلق انطلاقًا، واقتدر اقتدارًا، واستخرج استخراجًا.[1]

اعتراض السمين :

يرى السمين أن هناك أفعالًا ماضية أولها همزة وصل ولا تُقاس عليها هذه القاعدة، ومنها الفعل (اطَّير وادَّارأ) ، وهما من تطير وتدارأ، فهما فعلان ماضيان وأولهما همزة وصل، ومع ذلك لا يقاس مصدرهما كما أشار ابن مالك بكسر ثالثهما وزيادة ألف قبل آخرهما، فمصدر (اطَّيَّرَ: تَطَيُّر)، ومصدر (ادَّارأ: تدارُؤ) .[2]

---

[1] ينظر: إيضاح السبيل ص ٤٢٩ .

[2] ينظر المصدر السابق نفسه .

التعقيب :

هذا الاعتراض من باب الإضافة، فيطلق ابن مالك القاعدة في مصدر الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل، ولم يذكر الأفعال التي لا تقاس على هذه القاعدة، فهو يعمم القاعدة بأن مصدر كل فعل ثلاثي أوله همزة يكون مصدره بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، والفعلان: (اطَّير وادَّارَأ) لا يقاسان على هذه القاعدة.

والقاعدة في (اطَّير وادَّارأ) أنه قد حدث إدغام في كل منهما، وعند الإدغام قُلب أحد الحرفين المتقاربين إلى جنس الآخر، ففي (اطَّير) أصلها تطير، قُلبت التاء طاء، ثم أدغمت في الطاء، واجتلبت همزة الوصل ؛ لأنه لا يُبتدأ بالساكن، وكذلك الحال في (ادَّارأ) أصلها تدارأ، فقلبت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال واجتلبت الهمزة ليتوصل إلى الابتداء بالساكن .[1]

ـ الأوجه الإعرابية في الفعل المنفي بـ (لا) التي يصح وقوع (كي) قبلها

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن الفعل إذا نفي بـ (لا) صح أن يقع قبل (لا) (كي) والتي تقتضي التعليل، نحو: (ربطت الفرس لا ينفلت)، ففي هذا المثال يصح وقوع (كي) ، والتقدير (كي لا ينفلت) وبناء عليه فإن الفعل ينفلت له وجهان إما الرفع وإما الجزم، وابن مالك يختار الجزم وهو مسموع عنده .[2]

---

[1] ينظر: الممتع في التصريف، لأبي الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م ٢/ ٧١٢ -٧١٣ .

[2] ينظر : التسهيل ص ٢٣٣ .

اعتراض السمين:

يرى السمين أن الرفع أولى ؛ لأنه الأصل، وهو ما يراه جمهور البصريين، فقال السمين: "جاز في ذلك الرفع، وهو الأصل والمتعين عند جمهور البصريين"[١].

التعقيب :

يشير سيبويه إلى أن الجزاء في مثل قولك:(آتي الأمير لا يقطع اللصَ) خطأ، فلا يصح الجزم في (يقطع)، فلا يكون الجزاء حتى يكون الكلام الأول غير واجب.[٢]

ويحكي الكوفيون أنه يجوز الجزم، لأن التقدير في (ربطت الفرس لا ينفلت) هو (إن لم أربط الفرس ينفلتْ) ، ويشير ابن عصفور إلى أن الجزم ضرورة ولا يقاس عليه في الشعر.[٣]

يقول السيوطي: "قَالَ ابْن مَالك وَيجوز فِي الْمَنْفِيّ ب (لَا) الصَّالح قبلهَا (كي) الرّفْع والجزم سَمَاعا عَن الْعَرَب، قَالَ ابْنه: فَقَوْل الْعَرَب (ربطت الْفرس لَا تَنْفَلِت وأوثقت العَبْد لَا يفر) حَكَى الْفراء أَن الْعَرَب ترفع هَذَا وتجزمه قَالَ: وَإِنَّمَا جزم لِأَن تَأْوِيله (إِن لم أربطه) فَجزم على التَّأْوِيل قَالَ أَبُو حَيَّان: وَمَا ادعياه وَلم يحكيا فِيهِ خلافًا خالفا فِيهِ الْخَلِيل وسيبويه وَسَائِر الْبَصرِيين، وَفِي شرح الْجمل الصَّغِير لِابْنِ عُصْفُور: أَجَاز الْكُوفِيُّونَ جزمه جَوَابا للْفِعْل الْوَاجِب إِذا كَانَ سَببا للمجزوم نَحْو: (زيد يَأْتِي الْأَمِير لَا يقطع اللص) وَهَذَا عندنَا يجب رَفعه وَلَا يجْزم إِلَّا ضَرُورَة وَفِي كتاب سِيبَوَيْهِ: سَأَلته - يَعْنِي الْخَلِيل - عَن (آتِي الْأَمِير لَا يقطع اللص) فَقَالَ الْجَزَاء

---

[١] إيضاح السبيل ص ٧٣١ .

[٢] الكتاب ٣/ ١٠١ .

[٣] ارتشاف الضرب ١٦٨٨ .

هَا هُنَا خطأ لَا يكون الْجَزَاء أبدا حَتَّى يكون الْكَلَام الأول غير وَاجِب إِلَّا أن يضْطَر الشَّاعِر وَلَا نعلم هَذَا جَاءَ فِي الشّعْر الْبَتَّة ، انْتهى " [1] .

ويذهب السمين مذهب البصريين ولا يرى الجزم في الفعل المنفي بـ (لا) والصالح قبلها مجيء (كي)، ويرجح الرفع لهذا الفعل، وإن كان الأمر فيه سعة واختلاف بين البصريين والكوفيين وقد اختار المصنف رأي الكوفيين ورجحه .

- إظهار (أن) وإضمارها بعد عاطف الفعل على اسم صريح

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أنه يجوز إظهار (أن) وإضمارها بعد عاطف الفعل على اسم صريح، وذلك في الحالات التي يجوز فيها الإظهار والإضمار معا .[2]

اعتراض السمين :

يعترض السمين بأن قول ابن مالك (بعد عاطف) يشمل سائر حروف العطف، وليس الأمر كذلك، بل يجوز ذلك في الواو والفاء وثم وأو، نحو قوله تعالى: **{ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ... }** [3] ، ولا يجوز ذلك في باقي حروف العطف، نحو بل ولكن.[4]

---

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٠٢/٢ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - المحقق: عبد الحميد هنداوي - الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .

[2] ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤٩ .

[3] سورة الشورى : من الآية (٥١) .

[4] ينظر : إيضاح السبيل ٧٣٤ .

التعقيب:

هذا الاعتراض من باب السهو، فقول ابن مالك (بعد عاطف) أي نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة جوازا بعد مصدر صريح يشمل جميع الحروف وليس الأمر كذلك فهو يأتي بعد الواو كما في :

ولُبسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عيني ـ أحَبُّ إليَّ مِن لبسِ الشُفوفِ [1]

والشاهد فيه: (وتقرَّ) ، حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد واو العطف والتي تلي اسم خالص من التقدير من الفعل، وهو مصدر .[2]

ويأتي بعد (أو) كما في قوله تعالى: {**أوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أوْ يُرْسِلَ رَسُولا** }، والتقدير: أو أن يرسل رسولا، فنصب الفعل المضارع يرسل بـ أن مضمرة جوازا بعد أو .[3]

ويأتي الفعل المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة جوازا بعد (الفاء) و(ثم)، ولا يجوز ذلك في باقي حروف العطف، نحو (بل) و(لكن).[4]

فتعهد السمين الدقة في متابعة أقوال ابن مالك، فهو في حالة الإظهار والإضمار لـ (أن) بعد عاطف الفعل على اسم صريح، يدقق النظر في قوله عاطف، فهي تعني كل حروف العطف، والواقع غير ذلك فلا يحدث مع حرفي العطف (بل) و(لكن) .

---

[1] البيت من الوافر، قائلته: ميسون بنت بجدل الكلبية، ينظر: سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د . حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م ١/ ٢٧٣ .

[2] اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٢ .

[3] شرح ابن عقيل ٤/ ٢١ .

[4] إيضاح السبيل ٧٣٥ .

ـ فتح لام الطلب فى لغة (حركة بناء لام الطلب)

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن فتح لام الطلب لغة، فقال ابن مالك: (وفتحها لغة) [١] .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك أن فتح لام الطلب في هذه اللغة ليس مطلقًا، فقال السمين: " وظاهر نقل المصنف أنها مفتوحة في هذه اللغة مطلقًا، وليس كذلك، بل نص الفراء على أنهم لا يفتحونها إلا إذا كانت مستأنفة "[٢].

التعقيب:

يرى ابن مالك أن فتح لام الطلب لغة في بني سليم، ويعترض السمين على أن فتح لام الطلب ليس على الإطلاق في بني سليم، فالفراء يقول: " وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت، فيقولون: لِيقمْ زيدُ " [٣].

ففتح لام الطلب ليس على الإطلاق في لغة سليم؛ ولكن في حالة إذا كانت مستأنفة، فلا يسبقها واو أو فاء، وبذلك يعد اعتراض السمين في محله، وقد عُرف السمين بدقته في متابعة ألفاظ ابن مالك، وهذا يتبين من اعتراضه في هذا الموقف على قول ابن مالك: (وفتحها لغة) ، فبين أن لفظة (لغة) تقتضي العموم، وليس كذلك، ففتح لام الطلب في حالة الاستئناف، وليس على الإطلاق .

---

[١] ينظر : التسهيل ٢٣٥ .

[٢] إيضاح السبيل ٧٤٩ .

[٣] معاني القرآن ١ / ٢٨٥ .

- حذف (لام الطلب) في النثر والشعر

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن لحذف لام الأمر ثلاث حالات :[1]

الحالة الأولى: يطرد فيها حذف (لام الأمر) مع إبقاء عملها، وذلك بعد أمر من لفظ القول، نحو قوله تعالى:{ **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ** }[2]، وقوله تعالى :{ **وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** }[3] ، فالجزم في (يقيموا) و(يقولوا) بـ (لام الأمر) المحذوفة، وليس الجزم على الجواب ؛ لأن الجواب لا يصلح للشرط .

الحالة الثانية: أقل مما قبلها مع جوازه اختيارًا، وهو ما تقدمه قول ليس الأمر فيه واضحاً، نحو قول الشاعر :

قُلْتُ لبَوَّابٍ لديهِ دارُها ... تِيْذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها[4]

والشاهد فيه: تيذن، فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة، والتقدير: لتيذن[5]

الحالة الثالثة: حالة لا يجوز إلا لضرورة، نحو :

---

[1] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ .

[2] سورة إبراهيم : من الآية (٣١) .

[3] سورة الإسراء : من الآية (٥٣) .

[4] البيت من الرجز، منسوب إلى منظور بن مرثد الأزدي، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود العيني، تحقيق محمد بن باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ١٤٢٦هـ ٣/ ٤٠٥ .

[5] همع الهوامع ٢/ ٥٤٠ بتصرف .

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّيْ بَقَائِي وَمُدَّتِي * وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ [1]

والشاهد فيه: (يكن) فعل مضارع مجزوم بـ لام مقدرة، والتقدير: ليكن [2].

اعتراض السمين :

يعترض السمين على رأي ابن مالك في أن حذف لام الطلب ممتنع إلا في الضرورة، فقال السمين: " والصحيح أنه ممتنع مطلقا إلا في ضرورة "[3]، فالاعتراض في أن ابن مالك يخصص ثلاث حالات في حذف لام الطلب، والسمين يرى أنه ممتنع مطلقا .

التعقيب :

يرى السمين أن حذف (لام) الطلب ممتنع إلا في ضرورة، وجاء في الآيتين بتفسير أنهما في أسلوبين للشرط، وجزم الفعل (يقيموا) والفعل (يقولوا) في جواب الشرط، على معنى الأمر في الآيتين للعباد المخلصين إذا قيل لهم شيئا يفعلوا يفعلوه، **فقال السمين**: "وأما الإشكال الذي في الآيات فالجواب عنه أن المراد بالعباد الخلص، بدليل إضافتهم إليه إضافة تشريف، وحينئذ يصح الشرط والجزاء؛ لأنهم متى قال لهم ذلك فعلوا" [4].

فحذف لام الأمر أو الطلب ممتنع عند السمين، وإن وجد فللضرورة وهذا قول أكثر النحويين، قال الأخفش في إعراب الفعل (يقيموا) والفعل (يقولوا) :

---

[1] البيت من الطويل، ينظر: المسائل المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي تـ ٣٧٧ه، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المناورة، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه، ٢٠٠٤م ٤٦٩ .

[2] ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٠ .

[3] إيضاح السبيل ٧٥٥ .

[4] إيضاح السبيل ٧٥٥ .

"فأجراه على اللفظ حتى صار جوابا للأمر، وقد زعم قوم أن هذا إنما هو على (فليقيموا) و(فليقولوا) ، وهذا لا يضمر كله يعني الفاء واللام" [١].

فمنع الأخفش تقدير لام الأمر قبل الفعلين، وأنه لا تُضمر الفاء واللام معا، وأنه أجري على اللفظ حتى صار جوابا للأمر .

وذهب الزجاج إلى عدم إضمار لام الأمر في الآيتين [٢]، ومنع المبرد حذفها في السعة والاضطرار[٣]، وبناء على ذلك فاعتراض السمين على ابن مالك في محله .

- مجيء (لا) الناهية مع فعل مسند للمتكلم

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن جزم الفعل المسند للمتكلم بـ (لا) أقل من جزمه بـ (لام) الطلب، نحو (لا أقمْ)، (لا أقعدْ)، ومن أمثلة جزمه بـ (لام) الطلب نحو قوله تعالى: **{ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ }** [٤]، ونحو قوله - صلى الله عليه وسلم -: **" قوموا فلأصلِّ لكم"** [٥]، ومن أمثلة مجيء لام الناهية قول الشاعر:

---

[١] معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٢ . المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) - تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة - الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٢ . المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي - الناشر: عالم الكتب – بيروت - الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

[٣] ينظر : المقتضب ٢/ ١٣١ .

[٤] سورة العنكبوت: من الآية (١٢) .

[٥] صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير ١ / ٨٦ حديث رقم (٣٨٠) .

لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَبَاً حُوْرَاً مَدَامِعُهَا * مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أعْقَابِ أكْوَار** [1]

والشاهد فيه: (لا أعرفن) لا: ناهية، أعرفن: فعل أمر مجزوم بها مبني للمعلوم، وهو شاذ.[2]

اعتراض السمين :

يعترض السمين بقوله: " وقد أطلق المصنف قوله: (فعل المتكلم) ولابد أن يقيد قولته بكونه مبنيا للفاعل، فلو بُني للمفعول لم يكن قليلا نحو لِأُكرَم، لِأُعط درهما "[3] .

التعقيب :

يُفرِّق السمين بين الفعل المبني للفاعل وبين الفعل المبني للمفعول في حال دخول لام الأمر عليه، وكذا في دخول (لا) الناهية، فهو يرى أن الفعل المبني للفاعل قليل ما يجزم بـ (لام) الأمر أو (لا) الناهية، أما الفعل المبني للمفعول فليس بالقليل أن يُجزم بـ (لام) الأمر أو (لا) الناهية.

لو قيل لِأُكْرِمْ زيدا، فيه تجوز، حيث أنزل نفسه منزلة الأجنبي، وكذلك النهي في لا أخرجْ، ففيه تجوز وفيه ضعف، أما إذا بني الفعل للمفعول فلا تجوز فيه.[4]

يرى السمين أنه كان على ابن مالك أن يبين أن فعل المتكلم مبني للفاعل أم مبني للمفعول، وهو في الحقيقة للفاعل، نحو (لأُقُمْ) ، فلو كان مبنيا لغير الفاعل لم

---

[1] البيت من البسيط ، وهو من شعر النابغة . ديوان النابغة الذبياني ١٠٨، شرح د. حنى نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط٢ ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

[2] ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٨

[3] إيضاح السبيل ٧٦٠ .

[4] ينظر : التذييل والتكميل ١١/ ١٧٧ .

يكن كثيرا، لتغير جهة الفعل، فلو قيل: " لا أُكرَمْ من زيد" نهي أن يكون الإكرام له من زيد. [١]

ـ تقديم معمول فعل الشرط على أداته

رأي ابن مالك :

تعرض ابن مالك لتقديم معمول الجواب المجزوم عليه، ولم يتعرض ابن مالك لتقديم معمول فعل الشرط على أداته .[٢]

اعتراض السمين :

هذا النوع من الاعتراض من قبيل الاستدراك، فاعترض السمين على ابن مالك بأنه تعرض لحالات تقديم معمول الخبر المجزوم عليه، ولم يتعرض لحالة تقديم معمول فعل الشرط على أداته.[٣]

التعقيب :

تحدث ابن مالك عن حالة تقديم معمول الخبر المجزوم عليه، ولم يتحدث عن حالة تقديم معمول فعل الشرط على أداته، نحو (زيدا إنْ تكرمْ أكرمْكَ) ، فقد نصب (زيدا) بفعل الشرط المتأخر (تكرمْ) .

وقد ذهب الكسائي إلى جواز تقدم معمول فعل الشرط على أداته، ومنعه البصريون والفراء، وذلك لتوسط أداة الشرط بين المعمول وبين فعل الشرط،

---

[١] ينظر: إيضاح السبيل ٧٦٠ .
[٢] ينظر السابق ٨٠٦ .
[٣] ينظر السابق نفسه .

وبناء عليه يمنع عمل فعل الشرط المتأخر في الاسم المتقدم على أداة الشرط . [١]

واعتراض السمين على ابن مالك في عدم ذكر حالة تقدم معمول الفعل بعد ما ذكر حالة تقدم معمول الفعل المجزوم في جواب الشرط، فاعتراضه في محله، ويدل على تتبع كلام ابن مالك في شرح التسهيل .

ـ توالي شرطين أو شرط وقسم بجواب واحد :

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أنه في حالة توالي شرطين دون خبرهما أو شرط وقسم استُغني بجواب سابقهما ، فأصبح لكليهما جواب واحد، وهو جواب الأول، أو أن الشرط الثاني يستغني عن الجواب بجواب الأول، كما في قوله تعالى:**{وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }**[٢] ، فقوله تعالى{وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي} دال على جواب الشرط الأول، فكأنه في قوة الملفوظ به، وحُذف جواب الشرط الثاني لدلالة ما فهم من جواب الأول، وإن كان الجوابان محذوفين، إلا أن الأول قام مقام جوابه .[٣]

اعتراض السمين :

يرى السمين أن التعبير عن ذلك يكون كالتالي: " وتحقيق العبارة فيه أن جواب الثاني محذوف؛ لدلالة جواب الأول عليه، ولكن ظاهر قول المصنف أنه لا يدعي حذف جواب من الثاني، بل يستغني الثاني عن الجواب بجواب الأول".[٤]

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات محمد بن أبي سعيد الأنباري، ت(٥٧٧)، دار الفكر ٢/ ٦٢٣ .

[٢] سورة هود : الآية (٣٤) .

[٣] ينظر: إيضاح السبيل ٨١٨ .

[٤] إيضاح السبيل ٨١٩

التعقيب :

يرى أبو حيان أن مسألة اجتماع الشرطين فيه خلاف، فهو يرى أن الثاني شرط في الأول، وهو متأخر في اللفظ متقدم في المعنى، وذلك في حالة عدم وجود قرينة للترتيب، نحو (إنْ زَوَّجْتُك أو إنْ طَلَّقْتُك فعبدي حر) .[1]

وابن الشجري [2] وابن هشام [3] يجعلان الجواب للشرط الأول ؛ لتقدمه على الثاني، فالجواب يكون للمتقدم منهما، وجاء ابن الشجري بمثال (إن أكلت أو شربت فأنت طالق) ، فيكون الجواب للأول، أي: إن أكلت فأنت طالق، ويكون (وإن شربت) شرط آخر جوابه الشرط الأول مع جوابه (إن أكلت فأنت طالق) .

وفي قوله تعالى: **{ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}** [4] ، **الشرط الأول** (إن أردت أن أنصح لكم) وهذا الشرط حُذف جوابه، لدلالة ما سبق عليه، ولا يعد ما سبق جوابا له؛ لامتناع تقدم الجواب على الشرط، والتقدير في هذه الحالة: إن أردتم أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، **والشرط الثاني** هو: (إن كان الله يريد أن يغويكم) ، فيصبح التقدير في الآية كلها هو: إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي. [5]

---

[1] ينظر: البحر المحيط في التفسير ٨/ ٤٩٢ . لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ١٤٢٠هـ .

[2] ينظر: الأمالي لابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م ١/ ٣٦٧ .

[3] ينظر: مغني اللبيب ٨٠١ .

[4] سورة هود : الآية (٣٤) .

[5] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لمحمود الألوسي، دار إحياء التراث ١٢/ ٤٦

وابن مالك في حالة توالي شرطين يجعل الجواب للأول، ويستغني به عن جواب الثاني، نحو (إن جئتني إن وعدتك أحسنت إليك) فالجواب للأول، واستغنى به عن جواب الثاني، ويزعم ابن مالك أن الشرط الثاني مقيد للأول بمنزلة الحال، والتقدير في المثال السابق: إن جئتني في حال وعدي لك أحسنت إليك، **والراجح في المسألة** هو رأي السمين في أن الجواب للأول وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه .

ـ توسط المضارع بين الشرط والجزاء

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن الفعل المضارع إذا توسط بين الشرط والجزاء وكان جائز الحذف وليس صفة لنكرة قبله، ويوافق الشرط في المعنى فإنه في تلك الحالة يكون بدلا من فعل الشرط فيجزم، نحو " إن تأتني تمش أكرمْك" [١]، فالفعل تمش بدل من تأتني مجزوم ؛ لتوفر الشروط فيه، وهي أنه فعل مضارع غير صفة، فالصفة نحو إن يأتني رجل يمشي أكرمه، وتوافق في المعنى مع الشرط، فإن لم يتوافق كان حالا، نحو إن يأتني يضحكُ أكرمه، فالفعل (يضحك) حال، والتقدير، إن يأتني ضاحكًا. [٢]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك أن ظاهر كلامه أن البدل والحال يختص بالفعل المضارع إذا توسط بين الشرط وجوابه، ويرى السمين أن الماضي إذا وقع موقع المضارع بشروطه يكون بدلا وقد يكون حالا، فيأخذ الماضي حكم المضارع إذا توسط بين الشرط والجواب، نحو: (إن تأتني مشيت أحسنْ) ، فالفعل: مشيت بدل من تأتني، ومثال الحال في (إن تأتني قد ضحكتَ أُكرمْكَ) [٣]

---

[١] شرح التسهيل ٣/ ٣٥٦ .
[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧ .
[٣] ينظر : إيضاح السبيل ٨٢٦ .

التعقيب :

يرى السمين أن الاختلاف في الصيغة لا يضر، فسواء أكان الفعل مضارعًا أم ماضيًا يحل أحدهما مكان الآخر في الإعراب إذا اتحدت الشروط واتفقت، وإذا فُقد شرط من الشروط كان المضارع والماضي حالًا، فيصبح هناك شرطان هما: ألا يكون كل من المضارع والماضي صفة وأن يتفقا في المعنى، وإلا رفع كل من المضارع والماضي، نحو إن تأتني تسألني أُعْطِك "، فتسألني حال، لأن التقدير: (إن تأتني سائلا أعطك) [١].

ـ إذا كان جواب الشرط ماضيَ اللفظِ والمعنى مقرونا بـ (الفاء) مع (قد)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن الجواب إذا كان ماضيًا في اللفظ والمعنى تلزمه (الفاء) مع (قد) لفظًا أو تقديرًا، ومثال ذلك: قوله تعالى: **{ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ...}**[٢]، فالفعل (سرق) ماض في اللفظ والمعنى، لذلك تصدر بـ (الفاء) مع (قد)، ومثله قوله تعالى: **{ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ}**[٣] ، ومثال (قد) تقديرا قوله تعالى: **{إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ}**[٤] .[٥]

وجاءت قد لتقريب الماضي إلى المستقبل الذي يتضمنه أسلوب الشرط، فهي تقرب الماضي من الحال، ويسمى ذلك جوابا لأنه سد مسده، وإلا فكيف يترتب الماضي على المستقبل ففيه إشكال، ولكن لما أتى بعد فعل الشرط ولزمه سُمي جوابًا .[٦]

---

[١] ينظر: الكتاب ٣/ ٨٥ .
[٢] سورة يوسف : من الآية (٧٧) .
[٣] سورة فاطر :الآية (٤) .
[٤] سورة يوسف : الآيتان (٢٦، ٢٧) .
[٥] ينظر: إيضاح السبيل ص ٨٣٩ .
[٦] ينظر: السابق ص٨٤٠ .

اعتراض السمين :

يرى السمين أن الجواب في الأمثلة السابقة التي أتى فيها الفعل ماضيًا في اللفظ والمعنى محذوف، وذلك ليحل إشكال ترتب الماضي على المستقبل، فقال السمين: "والتحقيق في ذلك أن هذا المذكور ليس بجواب، بل الجواب إما محذوف، وإما متصيد من الكلام " [١].

التعقيب :

برأي السمين يكون التقدير في مثل قوله تعالى: **{وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ}**[٢] ، وإن يكذبوك فقد تبين، أو فَتَسَلَّ بما سلف بما حدث للرسل من قبلك، وكذلك في الأمثلة السابقة من سورة يوسف فتقديرها: فقد تبين سرقة أخيه وقد تبين صدقها وقد تبين كذبها.[٣]

في قوله تعالى: **{وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ}** قال الزجاج: "هذا تأسٍّ للنبي - صلى الله عليه وسلم - أعلمه الله بأنه قد كذبت رسل من قبله، وأعلمه أنه نصرهم " [٤]، ويشير القرطبي إلى أن الجواب محذوف والمعنى تأسٍّ قلبِ النبي - صلى الله عليه وسلم- .[٥]

ففي قوله تعالى: **{وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ}**تسلية له - عليه الصلاة والسلام - بعموم البلية، وفي الآية الوعد له، وكذلك الوعيد لأعدائه، فجملة

---

[١] إيضاح السبيل ٨٤٠ .

[٢] سورة فاطر : الآية (٤) .

[٣] ينظر : إيضاح السبيل ٨٤٠

[٤] معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٣ .

[٥] ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٣٤١ .

{**قَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ**} ليست جوابا؛ ولكنها قائمة مقام جواب الشرط، والجواب في الحقيقة هو تأس، وقد أقيمت تلك الجملة مقامه اكتفاء بذكر السبب عن ذكر المسبب[1]

وبناء عليه فتقدير السمين في قوله تعالى:{وإن يكذبوك} بأن الجواب محذوف والمعنى تسلية النبي - صلى الله عليه وسلم- وافقه النحويون والمفسرون في ذلك، واعتراضه على ابن مالك في محله .

- إذا ولى الفعل الذي يلى (لو) جملة اسمية

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أنه إذا ولي الفعل الذي يلي (لو) جملة اسمية، فهو جواب لقسم مُغْنٍ عن جوابها، فالجملة الاسمية ليست جوابا لـ (لو)، بل هي جواب لقسم محذوف، فاستغني بهذه الجملة عن الجواب، نحو قوله تعالى:{ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**}[2]، فقوله تعالى: { لَمَثُوبَةٌ } ليست جوابا لـ (لو) ولكن لقسم مقدر، تقديره والله لمثوبة وقد أغنت عن جواب الشرط . [3]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك بأن الشرط لا جواب له، ويرى النحويون أن جواب الشرط محذوف، فقال السمين: " وظاهر كلام المصنف أن (لو) حينئذ لا جواب لها ... إلا أن النحويين صرحوا على هذا التقدير بحذف الجواب " [4].

---

[1] روح المعاني ٢٢/ ١٦٧ بتصرف .
[2] سورة البقرة : الآية (١٠٣) .
[3] ينظر: التسهيل ٢٤١ .
[4] إيضاح السبيل ٨٥٩ .

التعقيب :

في قوله تعالى:{ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**}[١] ، جواب الشرط محذوف تقديره، (ولو أنهم آمنوا واتقوا لأثيبوا) ، ثم أقسم والله لمثوبة من عند الله خيرٌ.[٢]

ويزعم ابن مالك أن الشرط ليس له جواب ويعترضه السمين بأن النحويين أجمعوا أن الجواب محذوف، وزعم الزجاج أن الجملة الاسمية { لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} نفسها هي جواب (لو)، فقال الزجاج: " مثوبة في موضع جواب (لو)؛ لأنها تنبئ عن قولك: لـ (أثيبوا)، ومعنى الكلام أن ثواب الله خير لهم من كسبهم بالكفر والسحر"[٣]، ويعلق السمين بأنها ليست نفسها الجواب ولكنها قد وقعت مكانه .

فيقدر جواب (لو)، وليس كما زعم ابن مالك أنه لا وجود له، وبناء عليه يقدر الجواب بحسب المعنى ففي الآية الكريمة يقدر الجواب بأنهم : لو ثبت إيمانهم لفازوا وأفلحوا بمثوبة من الله، فذلك خير.[٤]

- (عِمْ صباحًا) هل هو متصرف أم غير متصرف ؟

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (عم صباحًا) لا يستعمل إلا أمرًا، والمراد الدعاء، ويرى أنه غير متصرف.[٥]

---

[١] سورة البقرة : الآية (١٠٣) .

[٢] ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٢، الجني الداني ٢٨٤، مغني اللبيب ٣١٠، المساعد ٣/ ١٩٦

[٣] معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٨٧ .

[٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠١، وينظر: المقتضب ٣/ ٧٧ .

[٥] ينظر : إيضاح السبيل ٩٤٢ .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على أن (عم) غير متصرف، فقال: " زعم المصنف أنه غير متصرف، وقد نص أهل العلم على تصرفه " [١].

التعقيب :

يستدل السمين على أن (عم) متصرف من قول يونس: "وعِمتُ الدار أعمها، في معنى قلت لها انعمي" [٢]، فدل ذلك على استعماله متصرفًا، وليس كما زعم ابن مالك أنه غير متصرف، فيأتي للمفرد والمثنى فيقال عم وعما .[٣]

وهناك (عِمْ) اللازم، وهو أيضا متصرف، وهو بمعنى: (أنعم) ، فيقال وَعِم يعم بمعنى: نَعم ينعم، كما قال الشاعر :

ألا عِم صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالِي ... وهلْ يعِمَنْ من كان في العُصُر الخالِي

وَهَـل يَعِمَـــنْ إلا سَعِـيدٌ مُخَلَّدٌ .... قليل الهمـــوم ما يَبيتُ بأوجـــالِ [٤]

والشاهد فيه (عم) و(يعم)، فعم في البيت بمعنى أنعم، ويعم جاء مضارعا متصرفا، وهذا يؤكد حقيقة اعتراض السمين على أن (عم) متصرف وأن اعتراضه في محله .

<u>- القول في الفعل (هِجِد) وتصرفه</u>

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (هِجِدْ) بكسر الهاء والجيم من زجر الخيل، ومثلها مثل إجِد.[٥]

---

[١] إيضاح السبيل ٩٤٢ .

[٢] لسان العرب ١٢/ ٦١ المساعد ٣/ ٢٥٠، همع الهوامع ٣/ ٢٠ .

[٣] ينظر : تمهيد القواعد ٩/ ٤٥٣٠ .

[٤] البيتان من الطويل، وهما لامرئ القيس . ينظر ديوانه ص١٢٩- اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

[٥] ينظر : إيضاح السبيل ٩٤٩ .

اعتراض السمين :

يرى السمين في الفعل (هِجِدْ) مشكل، فقال: "وهذا مشكل، فإن هذا الوزن لم يرد في صيغ الأفعال، فأكثر ما يتخيل فيه أن (هِجِدْ) مأخوذ من (إجِد) يعني هاؤه بدل من همزة: كهَرَاق من أراق" [1].

التعقيب :

هناك أصوات تُقال لزجر الإبل، ومنها: إجد وإجدم وهِجِد وهجدم[2]، فالفعل هِجِد قد سُمع عن العرب، ويعترض السمين على أن أصل هِجِد إجد من إبدال الهمزة مكان الألف، فهو يرى أن (إجد) محذوف من إجدم، فحذفوا الميم، فلما حُذفت نقلت حركة الدال إلى الجيم فكسرت.[3]

وبناء على ذلك تعد (هِجِدْ) مسموعة عن العرب، وإن كان أصلها (إجد) ، ولكن استعملت فيكون اعتراض السمين لا وجهة له، حيث إن " هِجِدْ " مسموعة لزجر الخيل، وليس فيها مشكل.

---

[1] إيضاح السبيل ٩٤٩ .

[2] ينظر : الفرق ١٧١ .

[3] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٤٨ ، لأبي محمد بدر الدين المرادي، تـ ٧٤٩هـ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م .. وتراجع المسألة كاملة في كتاب: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٣/٢ المؤلف: بهاء الدين بن عقيل - المحقق: د. محمد كامل بركات - الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة) - الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)

الفصل الثالث :

اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك

في باب الحروف

توطئة

تتنوع اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك بين الأسماء والأفعال والحروف، وقد سبق الحديث عن اعتراضاته في باب الأسماء والأفعال، وتبين أن تلك الاعتراضات تتضمن أنواعا كثيرة، فمنها ما هو من باب الإضافة على ابن مالك، ومنها ما هو من باب التناقض، ومنها ما هو من باب المخالفة المباشرة لابن مالك، وفي كل حالة يبين آراءه بالحجة ويمثل لما يقول ويستدل عليه من أقوال العلماء والنحاة .

وهذا الفصل يختص باعتراضاته في باب الحروف، ويسير على الدرب نفسه، فيضيف السمين إلى ابن مالك في بعض المسائل في باب الحروف واستعمالاتها ووظائفها اللغوية، ويضعِّف بعض آرائه في مواضع أخرى .

ـ ما يقترن بالبدل إذا كان المتبوع اسم استفهام أو شرط .

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أنه تُقْرَن همزة الاستفهام بالبدل إذا تضمن متبوعُهُ معنى همزة الاستفهام، نحو (مَنْ عندك أرجلٌ أم امرأةٌ) [1]، (أرجل) بدل من (مَنْ) الاستفهامية، فهي تتضمن معنى الاستفهام، فجاءت همزة الاستفهام مع البدل (أرجل) .

اعتراض السمين:

يرى السمين أن هذا الحكم لا يختص بهمزة الاستفهام وحدها ؛ بل بالشرط

---

[1] ينظر : إيضاح السبيل ١٧١ .

أيضا، فقال: "وليس هذا الحكم مخصوصا بالاستفهام، بل باسم الشرط كذلك إذا أبدل منه أُعيد مع البدل حرف الشرط، نحو: متى تخرج إن يوم السبت أو الخميس أكرمك"[1] ، فـ (يوم) بدل من (متى)، وقد تضمنت معنى الشرط، فجاء البدل مقرونا بأداة الشرط (إن) .

التعقيب:

هذا الاعتراض من باب الإضافة، فيرى ابن مالك أنه إذا أُبدل اسم ليس فيه معنى الاستفهام من اسم يشتمل على معنى الاستفهام، ففي هذه الحالة لابد من اقتران البدل بهمزة الاستفهام، ومثال ذلك: (كيف أنت أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟) [2] (أصحيح) بدل من اسم الاستفهام "كيف" الاستفهام، والبدل من المرفوع مرفوع.[3]

فجاء البدل مقترنا بهمزة الاستفهام لما كان المبدل منه يتضمن معناه.

والسمين يرى أنه إذا كان المبدل منه يتضمن معنى الشرط، فإن البدل يقترن بالشرط مثله ، فإذا تضمن المتبوع الشرط يقترن البدل بالشرط، كما في قوله تعالى:{ **فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ**} [4] ، في قراءة أبي عمرو (**آلسحر**) بمد الألف [5]، فهو بدل من

---

[1] إيضاح السبيل ١٧٢ .

[2] ينظر : إيضاح السبيل ١٧١ .

[3] شرح التسهيل ٧٠/٤ بتصرف .

[4] سورة يونس : الآية (٨١) .

[5] السبعة في القراءات ١/ ٣٢٨ . لابن مجاهد، أبي بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق د . شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف – القاهرة .

ما الذي تضمن الاستفهام، والمعنى: إن كان السحر فالله تعالى سيبطله، فاعتراض السمين في محله، فيختص اقتران البدل بهمزة الاستفهام في حالة تضمن المتبوع بها.

ـ الإشكال في العطف بـ (ولكنْ)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (لكن) ليست من حروف العطف في حالة دخول الواو عليها (ولكن)، والحرف لا يدخل على الحرف، والعطف في هذه الحالة يكون بالواو وليس بـ (لكن)، فقال: "وليس منها (لكن) وفاقًا ليونس، أي ليس من حروف عطف النسق (لكن) ".[1]

اعتراض السمين:

يرى السمين أن العطف بـ (لكن) فيه إشكال، ويَستدلُّ على ذلك بأن العطف في (ولكن) لو كان بالواو يقتضي المشاركة والجمع، وهذا مخالف لمعناها، ففي المثال: ما قابلت عليا ولكن محمدا، يقتضي المخالفة أنه لم يقابل عليا بل قابل محمدًا .[2]

التعقيب :

هذا الاعتراض من باب التناقض، فيرى ابن مالك أن (لكن) تُستبعد عن الحرفية لمباشرة الواو لها، والواو حرف فلا يدخل على مثله، ولكن في سياقه

---

[1] شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.
[2] ينظر : إيضاح السبيل ١٧٩ .

يستدل بكلام سيبويه أنه يرى أنها حرف ويجعل العطف للواو، **فيقول ابن مالك**:"ولذلك لم يمثل سيبويه إلا بالواو، وإن كان من مذهبه أنها حرف عطف، وهذا يدل على أمانته وعدالته "[1] ، فيدل سياق كلامه أنه يقصد العطف بـ (ولكن) مقترنة، وسيبويه يعد (لكن) حرف عطف، وجاء بأمثلة في كتابه، منها (ما مررت برجل صالح لكن طالح) ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في (بل) ، فإن **قلت:** " مررت برجل صالح ولكن طالح" فهو محال، لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد نفي، وإن شئت رفعت على إضمار (هو) فقلت: "ما مررت برجل صالح ولكن طالح" [2] .

وهذا يدل على أن رأي سيبويه في (لكن) أنها حرف عطف ويستعمل لمعنى (بل) وهو الإضراب، ولا تستعمل (لكن) إلا بعد نفي .

ويرى ابن هشام أن (لكن) إن وليها مفرد فهي عاطفة، ولكن بشرطين، هما:[3]

١. أن يسبقها نفي أو نهي، نحو ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم عمرو لكن زيد، فإن لم يسبقها نفي أو نهي أصبحت (لكن) حرف ابتداء، نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم .

٢. ألا تقترن بالواو، فإن اقترنت بالواو ففيها **أربعة أقوال**: الأول: أن تكون (لكنْ) غير عاطفة ، والواو هي العاطفة مفردًا على مفرد، والثاني: أنَّ (لكنْ) غير عاطفة والواو هي العاطفة جملة على جملة، والثالث: أن لكن عاطفة والواو زائدة

---

[1] شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣ بتصرف .

[2] ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٥ .

[3] مغنى اللبيب ٣٨٥- ٣٨٦ بتصرف .

لازمة، والرابع : أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة .

وبعد عرض حالات (لكن) يتبين من رأي السمين الحلبي أنَّ فيها إشكالًا، وأن لها حالات مختلفة ، ويمكن أن يُستخلص ذلك في أن (لكنْ) عاطفة بين مفردين إذا سبقها نفي أو نهي ولا تقترن بالواو، أو تكون ابتدائية سواء اقترنت بالواو أم لم تقترن .

- (أم) و (أو) حرفان للعطف إذا اقتضيا إضرابًا

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (أم) و(أو) حرفان للعطف إذا كانا بمعنى (بل) .[1]

اعتراض السمين الحلبي :

يعترض السمين الحلبي على رأي ابن مالك في جعل (أم) و(أو) حرفين للعطف إذا كانا بمعنى (بل)، وأنهما يقتضيان الإضراب، فقال: " وقوله: إن اقتضيا إضرابا" تحرز مما إذا لم يقتضياه، فإنه تقدم عنده أنهما تشركان لفظا ومعنى؛ لأنهما من الستة الأوائل المذكورة، وهذا اختياره، وغيره يجعل (أم) و(أو) مما يشركان لفظا دون معنى، وأما كونهما للإضراب فشيء لا يعرفه البصريون" [2].

التعقيب :

يتبين أن اعتراض السمين على ابن مالك في الحرفين: (أم) و(أوْ) من جانبين :

---

[1] ينظر : إيضاح السبيل ١٧٦ .
[2] إيضاح السبيل ١٧٦ .

الجانب الأول:

يرى السمين التناقض في الحرفين (أم) و(أوْ) ، فقد سبق وذكر ابن مالك أنهما مما يشركان لفظا ومعنى، ثم تابع هذا الرأي بأنهما يشركان لفظًا دون المعنى.[١]

الجانب الثاني :

أن السمين يعترض على ابن مالك في أن الحرفين يفيدان الإضراب، وقد منعه البصريون، فكل من (أم) و(أوْ) وُضع لمعنى مستقل لا يقوم عن ذلك حرف آخر، ولا يدل على معنى حرف آخر تمسكا بالأصل، فمن تمسك بالأصل قد يستغني عن الدليل .[٢]

ويرى الكوفيون في (أوْ) ما يراه ابن مالك في أنها قد تأتي بمعنى (بل) ، كما في قوله تعالى:**{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}**[٣] ، والمعنى: (بل يزيدون)، وفي الآية الكريمة دلالة الإضراب منتفية، ولا تليق بالذات الإلهية، وبذلك فقد يجمع الحرف (أو) بين الإشراك لفظًا ومعنى وبين إفادة الإضراب، وذلك بحسب سياق الجملة، فلا وجه للاعتراض على ابن مالك في أن (أم) و (أوْ) يستعملان كحرف عطف يشركان لفظًا ومعنى أو يشركان لفظًا دون المعنى، فهما قد يفيدان الإضراب في بعض استعمالاتهما .

---

[١] ينظر : توضيح المقاصد ٢/ ٩٩٤ .

[٢] ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٧٨ .

[٣] سورة الصافات : الآية (١٤٧) .

- تقع (الفاء) موقع (ثم)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (الفاء) قد تقع موقع (ثم)، فتفيد الترتيب والتراخي، واستشهد بقوله تعالى: **{ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}**[1] ، فالفاء في{ فَخَلَقْنَا}، وفي{فَكَسَوْنَا}، بمعنى ثم، لوجود مهلة ومدة بين العلقة والمضغة وبين المضغة وكساء العظام باللحم .

اعتراض السمين:

يرى السمين أن هذا تكرير من ابن مالك فقال: "وهذا تكرير من المصنف؛ لأنه قال قبل ذلك: (وقد يرد معها مهلة) [2] .

التعقيب :

يعترض السمين على ابن مالك تكراره لمسألة أن الفاء قد تقع موقع (ثم) ، وفي حقيقة الأمر ليس تكرارًا، ففي قول ابن مالك المتقدم (وقد يرد معها مهلة) يشير أن الفاء في استعمالاتها قد تفيد المهلة ويقل ذلك عنده، وذكر مثالاً لذلك قوله – تعالى -:**{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ}** [3]، الفاء في { فَتُصْبِحُ} أفادت المهلة؛ لأن اخضرار الأرض يأتي بعد إنزال الماء بمدة، وقد تفيد الفاء في هذه الآية الترتيب والتعقيب على تقدير محذوف معلوم (أتينا به فطال النبت) [4].

---

[1] سورة المؤمنون: الآية (١٤) .
[2] إيضاح السبيل ١٩٦ .
[3] سورة الحج : الآية (٦٣) .
[4] ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢١٠ .

أما ذكر ابن مالك لاستعمال الفاء في موقع ثم فجاء في قوله: (وقد تقع موقعَ ثم، وثم موقعَها)، ففيه إفادة جديدة أن (الفاء) و(ثم) قد يتبادلان موقعهما في الجملة، واستشهد بالبيتين الآتيين:

البيت الأول :

إذا مِسْمَعٌ أعْطَتْكَ يَوْماً يَمِينُهُ.... فَعُدْتَ غداً عادَتْ عَلَيكَ شِمالُها [1]

والشاهد فيه: قوله (فعُدتَ غدا)، حيث جاءت الفاء فيه تفيد الترتيب والتراخي مثل (ثم) ؛ لأن العودة في الغد تقتضي مهلة، فوقعت الفاء موقع (ثم) .

البيت الثاني:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاج ... جَرَى فِي الْأَنَابيبِ ثُمَّ اضْطَرَب [2]

والشاهد فيه: قوله (ثمَّ اضطرب)، الاضطراب يعقب الهز، فوقعت (ثم) موقع الفاء في إفادتها الترتيب والتعقيب .[3]

فقول ابن مالك: **"وقد تقع موقع ثم وثم موقعها"** يفيد أن كلًا منهما تقع موقع الأخرى، وذلك ما تقدم من ذكره إفادة الفاء المهلة، ولا وجه في اعتراض السمين، وإن كان هذا الاعتراض يدل على دقة السمين في الشرح، وبيان ما يقدمه ابن مالك من المسائل، وتتبعه في تلك المسائل بدقة وتأمل .

---

[1] البيت من الطويل، وهو لأبي دَوَاد الإيادي . ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٣٧ .

[2] البيت من المتقارب، وقائله: أبو دوَاد الإيادي، ينظر: ديوانه ص ٥٩ ، جمع وتحقيق /أنوار محمود الصالحي ، أحمد هاشم السامرائي – دار العصماء – الطبعة الأولى – ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م . ، وهو في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٩

[3] ينظر : همع الهوامع ٣/ ١٩٥

ـ شروط (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة

رأي ابن مالك :

تنقسم (أم) إلى قسمين: (أم) المتصلة، و(أم) المنقطعة، ويرى ابن مالك أن المتصلة هي العاطفة، ويشترط أن تسبق بهمزة، وأن يكون موضعها صالحا لـ (أي) ، فقد تُسبَق بهمزة التسوية، وقد تحذف لوجود دليل، فقال: " و(أم) متصلة ومنقطعة، فالمتصلة المسبوقة بهمزةٍ صالحٌ موضعُها لـ (أيّ) " [1] ، نحو قوله تعالى: **{أقريبٌ أمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ}**[2] ، وسميت متصلة؛ لأنها توصل ما بعدها لما قبلها، فيكون كل منهما كلامًا واحدًا، والمنقطعة هي غير العاطفة، ويعبر عنها بالمنفصلة .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على رأي ابن مالك في شرطيْ (أم) المتصلة بأن تسبق بهمزة، وأن يكون موضعها صالحًا لـ (أيّ)، وأن الهمزة تفيد معنى الاستفهام الحقيقي، فلا تفيد همزة الاستفهام التقرير أو النفي، كما في قوله تعالى:**{ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا .. }**[3] ، فالهمزة في الآية تفيد التقرير، ولا تفيد الاستفهام الحقيقي، وبذلك لا تصبح (أم) متصلة .[4]

التعقيب :

حدد ابن مالك في شَرْطَيْ (أم) المتصلة أن تسبق بهمزة، فأداة الاستفهام معينة وهي الهمزة، وقيد هذا الشرط بأن هذه الهمزة يجب أن تكون صالحة لـ

---

[1] شرح التسهيل ٣ / ٣٥٩ .
[2] سورة الأنبياء : من الآية (١٠٩) .
[3] سورة الأعراف : من الآية (١٩٥) .
[4] ينظر : إيضاح السبيل ٢٠٢ ـ٢٠٣ .

(أيّ)، والمعنى أن يحل محلها أيّ، والتقدير: أيُّهُما، ففي المثال (أزيدٌ عندك أم عمروُ ؟)، يصلح أن نقول أيهما عندك ؟.[1]

قال المرادي: " أم :حرف مهمل، له أربعة أقسام: الأول: أم المتصلة، وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحو: **{ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم }** [2]، أو لهمزة الاستفهام، التي يطلب بها وبـ (أم) ما يطلب بـ (أي). نحو: أقام زيد أم قعد؟ وقد تحذف الهمزة، للعلم بها. وتقدم ذكر ذلك. وأم هذه عاطفة.

وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أو والميم بدل من الواو، وذكر النحاس في أم هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة. فإذا قال: أقام زيد أم عمرو؟ فالمعنى: أعمرو قام ؟ فيصير على مذهبه استفهامين. وقال محمد بن مسعود الغزني في البديع: إن أم ليست بحرف عطف. وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور " [3] .

فيكون القيد الذي حدده ابن مالك أن الهمزة صالحة لـ (أيّ) يحل الإشكال في إفادة الهمزة الاستفهام الحقيقي وليس المجازي، فيُجاب عن (أم) المتصلة بأحد الخيارين في السؤال، أما الإجابة عن (أم) المنقطعة فتكون بـ (لا) أو (نعم).

---

[1] ينظر : المقتضب ٣/ ٢٨٨ .

[2] سورة البقرة : من الآية (٦) .

[3] الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٢٠٤ لمؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) - المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- الاعتراض على المساواة بين (بل ولكن) .

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك المساواة بين (بل) و(لكن) حيث يقول: "و(لكن) قبل المفرد بعد نفي أو نهي كـ (بل) ... قال المصنف: " ولو جعلت (بل) بدل (لكن)، لم يختلف المعنى" [١].

اعتراض السمين :

يعترض السمين على المساواة بين (بل) و(لكن) ، وذلك بقوله: "وفيه نظر؛ لأن (لكن) للاستدراك، و(بل) للإضراب، وهما معنيان متغايران ".[٢]

التعقيب :

يرى ابن مالك المساواة بين لكن وبل **بشرطين**: أن يقعا قبل مفرد، وأن يسبقهما نفي أو نهي، ففي هذه الحالة تتساوى (لكن) مع (بل) نحو لم أقابل عليا لكن محمدًا، ويصح لم أقابل عليا بل محمدًا، وذلك الأمر لم يعترض عليه السمين الحلبي.[٣]

ولكن اعتراض السمين في مطلق المساواة بين (لكن) وبل في المعنى، فالأولى للاستدراك، والثانية للإضراب، فإذا لم يتحقق الشرطان أصبحت كل منهما لها معناها المستقل، واستعمالها المختلف، فتأتي كل منهما قبل المفرد وقبل الجملة، وفي استعمال (لكن) و(بل) يختلف ما بعدهما عما قبلها، نحو (قام زيد لكن غلامه قعد)، ونحو (لم يقم زيد بل قام غلامه) .

---

[١] شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠ .
[٢] إيضاح السبيل ٢٢٥ .
[٣] همع الهوامع ٢١٢بتصرف .

ويتبين أن هناك فرقًا بين بل ولكن في **شيئين،** هما:[1]

الفرق الأول :

أن (لكن) أخص من (بل) في الاستدراك، لأن الاستدراك بـ (بل) بعد الإيجاب نحو (ضربت زيدًا بل عمرًا) وبعد النفي نحو (ما قابلت زيدًا بل عمرًا) ، أما (لكن) فلا يُستدرك بها إلا بعد نفي، نحو ما ضربت زيدا لكن عمرًا .

الفرق الثاني:

أن موجب الاستدراك بـ (لكن): إثبات ما بعده، فنفي الأول ليس من أحكامها، فما يخص لكن إثبات ما بعدها، أما (بل)، فالأمر يختلف من اختصاصها نفي ما قبلها وإثبات ما بعدها، أي: نفي الأول وإثبات الثاني، نحو جاءني زيدٌ بل عمرو، انتفى زيد بـ (بل) ، أما في نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو، انتفى زيد عند الوقوف على الجملة الأولى. [2]

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن (لكن) و(بل) بعد (ما) النافية يكون ما بعدهما غيرَ معطوفٍ وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف. فإذا قيل: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما عمرو منطلقاً لكن مقيمٌ، فإن التقدير: بل هو قاعد، ولكن هو مقيم. و(بل)، و(لكن) حرفا ابتداء [3] .

---

[1] ينظر: النحو الوافي، عباس حسن ،دار المعارف، مصر ط ٥ ، ٣/ ٤٤١ – ٤٤٢ .

[2] ينظر: كشف الأسرار، علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد، تـ ٧٣٠ هـ ، ضبط وتعليق: محمد المعتصم البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ٢/ ٢٦٠، ٢٦١

[3] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٠٨/١، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢ هـ) المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة) الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان - عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥، ص٦٢ ، شرح الأشموني ٢٥٩/١.

دعوى الإجماع في منع العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جارّا

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك منع العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جارا، فإذا فُقد الشرط الأساسي، وهو أن يكون أحد العاملين جارّا، نحو: (جاء زيد يضرب عمرًا، وخالد بكرًا) بعطف (خالد) على (زيد)، و(بكرًا) على (عمرًا)، فإنه لا يجوز ذلك بالإجماع ؛ لأن ضمير الجر يؤكد ويبدل منه بالإجماع أيضا، ويأتي العطف أسوة به [1].

اعتراض السمين :

يرى السمين أن هناك **ثلاثة مذاهب في هذه المسألة**، فقال: " وأما غيره فقد حكى في المسألة ثلاثة مذاهب، **أحدها:** المنع مطلقًا، **والثاني:** الجواز مطلقًا، ويُعزَى للفراء، **الثالث:** التفصيل وهو مذهب الأخفش، وجعل التفصيل هو إن تقدم الجار جاز، وإن تأخر امتنع، نحو زيد في الدار والحجرِ عمروٌ" [2].

التعقيب :

يرى ابن مالك المنع مطلقا في العطف على معمولي عاملين في المجرور وغيره، ويرى أن ذلك هو الإجماع، ويذكر السمين أن هناك ثلاثة مذاهب في هذه المسألة كما يأتي :

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣.

[2] إيضاح السبيل ٢٣٧- ٢٣٨ .

المذهب الأول: المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه [١]، أنه يمتنع العطف مطلقًا على معمولي عاملين في المجرور وغيره، فإذا كان أحدهما جارّا، وتقدم المجرور المعطوف فيضمرون الجار، وعلى هذا لا يجوز أن نقول: (مرَّ زيد بعمرو وبكرٍ خالدٌ) بعطف (بكر) على (عمرو)، و (خالد) على (زيد)؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الواو وهى حرف ضعيف بمنزلة عاملين مختلفين، ولأن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد، فلا يجوز[٢].

المذهب الثاني: الجواز مطلقًا، وهذا المذهب عزاه ابن الحاجب إلى الفراء، فقال: " وإذا عُطف على عاملين لم يجز خلافا للفراء " [٣]، ويعلق ابن النحاس على ذلك، فيقول: "هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقًا- سواء تقدم المجرور في المعطوف به أو تأخره- مذهب لم أر أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد" [٤].

المذهب الثالث: مذهب التفصيل وهو للأخفش، أنه يجوز العطف على عاملين مختلفين بشرط أن يكون أحدهما جارّا، وأن يتصل المعطوف المجرور بالعاطف، نحو: (في الدار زيد والحجرةِ عمروٌ)، و(الخيل لخالد وسعيدٍ الإبلُ) .[٥]

ومما سبق يتبين أن الإجماع الذي ذكره ابن مالك- هنا يُنْقض بما نقله النحويون في مصنفاتهم عن هذه المسألة، كما أشار السمين الحلبي أن في ذلك ثلاثة مذاهب .

---

[١] ينظر : الكتاب ٦٣/١- ٦٦.
[٢] ينظر : شرح التسهيل ٣٧٨/٣.
[٣] شرح الرضي للكافية ٢/ ١٠٣٤ .
[٤] التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د . عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م ص ٧٦٣/٢
[٥] ينظر : المقتضب ٤/ ١٩٥ .

والخلاصة : أن الخلاف في العطف على معمولي عاملين مختلفين إنما هو إذا كان أحد العاملين جاراً ، أما إن لم يكن جاراً فذكر ابن مالك الإجماع على منعه . قال أبو حيان: " وليس بصحيح ، بل ذكر الفارسي في بعض كتبه جواز ذلك مطلقاً عن قوم من النحويين ، ونسب للأخفش ..." [١] .

ـ حال المذكور بعد المتعاطفين بحروف العطف نحو: زيد فعمرو قائم أو قائمان:

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك جواز تطابق المذكور بعد (الفاء) و(ثم) ، فيجوز أن يطابقهما المذكور أو أن يطابق أحدهما فقط، فيقال: "زيدٌ وعمروٌ قائمٌ، وإن شئت قائمان، وكذلك مع حرف العطف (ثم)، فيقال :" زيدٌ ثم عمرٌ قائمٌ أو قائمان" [٢].

اعتراض السمين :

يعترض السمين الحلبي رأي ابن مالك في جواز تطابق المذكور بعد المتعاطفين بحرف العطف أو يطابق أحدهما دون الآخر، فقال: " وغيره لا يجيز مطابقتهما البتة؛ لأنهما للترتيب " [٣]

التعقيب:

يعقب السمين على رأي ابن مالك بأن من النحويين من لا يجيز المطابقة ، وهذا يُفهم منه أن السمين يرى الإفراد أحسن في حالة العطف بـ (الفاء) و(ثم)،

---

[١] ينظر الخلاف في : الارتشاف ٢٠١٥/٤ .
[٢] إيضاح السبيل ٢٤٧ .
[٣] السابق نفسه .

فيقال: (زيدٌ فعمروٌ قائم) ونحو: (زيدٌ ثم عمروٌ قائم) ، وقد ذكر ابن عصفور الوجهين في حالة العطف بالفاء وثم، ولكنه قال: "إلا أن الإفراد أحسن" [1].

وهذا الاعتراض له وجاهته، فالسمين يرى أن ابن مالك كان عليه أن يذكر رأي النحويين واختلافهم في حال المذكور بعد (الفاء) و(ثم) ، وأن يرجح المسألة ولا يجيز المطابقة قولًا واحدًا .

ـ إعراب الحرف المعتل إذا سُمِّيَ به

رأي ابن مالك

يرى ابن مالك أنه إذا سمي بحرفي هجاء وكان الثاني حرف لين أي معتلًا، إما بالواو أو الياء أو الألف ضُعِّف الحرف المعتل وأُعرب، فيقال في إعراب (لو) و(كي)، جاءني لوٌّ ورأيت لوّا وجاء كيٌّ ورأيت كيّا. [2]

اعتراض السمين

يرى السمين أن الألف من الحروف المعتلة، فإذا سمي بـ (لا) ضُعّف، وينتج عن هذا التضعيف ألفان، ولا سبيل إلى بقائهما معا، ولا سبيل إلى حذف أحدهما، فيرى أنها تقلب همزة، فيقال جاءني لاءٌ، رأيت لاءً، وسلمتُ على لاءٍ . [3]

التعقيب

التسمية بحرف من حروف العلة ليس بالكثير، بل هو من القليل النادر، ولكن

---

[1] المقرب، ابن عصفور، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م ٢٥٨ .
[2] ينظر : إيضاح السبيل ٦٥٩ .
[3] ينظر السابق نفسه .

النحويين لم يتركوا احتمالًا إلا وذكروه، فهناك حروف سُمي بها، نحو (لوْ) و(أو)، قال سيبويه: "وأما (لوْ) و (أو) فهما ساكنتا الأواخر؛ لأن قبل آخر كل واحد منهما حرفًا متحركًا، فإذا صارت كل واحدة منهما اسمًا، فقصتها في التذكير والتأنيث والانصراف، كقصة ليت وإن" [١]، وهذا يدل على أن كلا من (لوْ) و(أو) يجوز أن يُسمى به .

والحروف إذا سُمي بها وجب التضعيف، قال الرضي:" وإنما وجب التضعيف؛ لأنك لو أعربته بلا زيادة حرف آخر، أسقطت عنه حرف العلة للتنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد، ولا يجوز " [٢]

وعند التسمية بحرف (لا) تُزيد ألفًا بعد ألف ، فتقلب همزة في آخر الكلمة، جاء في (ارتشاف الضرب) لأبي حيان: " وتضعيف (لا) بأن تزيد بعد الألف ألفًا فتقلب همزة فتقول: لاءُ ولاءً ولاءٍ" [٣] ، فيعد اعتراض السمين بمنزلة تكملة لما شرحه ابن مالك، بأن الحرف إذا سُمي به يُضعَّف الحرف الأخير، وفي حالة التسمية في (لا) يُضعف الحرف الأخير وهو الألف، فتصير ألفًا بعد ألف فتقلب همزة، وفيه تأثر بكلام أبي حيان .

وبناء عليه: فإذا سميت بثنائي الوضع معتل الثاني: ضعفته قبل النسب، فتقول في "لو" و"كي" علمين: لوّ وكَيّ، بالتشديد فيهما، وتقول في "لا" علما: "لاء" بالمد؛ فإذا نسبت إليهن قلت: لوِّي، وكَيويّ ، ولائيّ، أو لاويّ، كما تقول في النسب إلى الدَّوّ والحي والكساء: دَوِّي، وحَيَوِي، وكِسائيّ، أو كسَاويّ [٤] .

---

[١] الكتاب ٣/ ٢٦١ .
[٢] شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٥٣٦ .
[٣] ارتشاف الضرب ٨٩٩ .
[٤] ينظر: ضياء السالك على أوضح المسالك ٢٧٣/٤ المؤلف: محمد عبد العزيز النجار - الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

- (أي) التفسيرية هل تفسر لما تضمن اللفظ أم اللفظ والمعنى ؟

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن (أي) التفسيرية تفيد التفسير فيما لا يتضمن معنى القول، فهي تفيد لما تضمن معنى اللفظ، فيقال مررتُ بالغضنفر أي: الأسد . [١]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على رأي ابن مالك في (أي) التفسيرية أنها تتضمن اللفظ، فظاهر كلام المصنف أن (أي) تفسر لما يتضمنه اللفظ لا المعنى، مع أنها استعملت لما يتضمن المعنى، نحو: " أشرت إليه، أي: أعط زيدا ".[٢]

التعقيب :

يرى الكوفيون أن (أي) حرف عطف [٣]، نحو رأيت غضنفرًا أي أسدًا، ولكنها تفسيرية، توضح الخفي بالجلي بعدها، وبناء عليه تفسر لما يتضمنه اللفظ ولما يتضمنه المعنى .[٤]

---

[١] شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧ بتصرف .

[٢] إيضاح السبيل ٧٤٢ .

[٣] قيد صاحب متممة الآجرومية حروف العطف بعشرة ليس منها (أي) ، وقال شارحها : " وتقييد الحروف بالعشرة لإخراج ما عداها مما قيل إنه من حروف العطف ، نحو (أي) التفسيرية من نحو قولك : مررت بغضنفر أي أسد ، فإن أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو (أي) ، وليس هو من حروف العشرة ؛ فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى . وذهب الكوفيون إلى أن (أي) حرف عاطف وهو خلاف ما عليه الأكثر " . الكواكب الدرية على متممة الآجرومية ٥٣٧/١ شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على متممة الآجرومية للشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب . طبعة /دار الكتب العلمية –بيروت ١٤٠٣هـ .

[٤] ارتشاف الضرب ١٩٧٨ .

وقال أبو حيان: "وتفيد التفسير غالبا (أي) فتكون تفسيرًا لصريح القول، ومتضمنة لغيرها، وللجملة وللمفرد، نحو قال زيد قولًا أي اضرب زيدًا، وكتبتُ إليه أي قُم، ورأيتُ رجلًا أي تميميًا " [1] ، فتفيد (أي) التفسير للفظ وللمعنى .

وبذلك يكون اعتراض السمين في محله بأن (أي) تفسيرية لما يتضمنه اللفظ ولما يتضمنه المعنى، وليس كما يرى ابن مالك أنه يمتنع أن تكون (أي) تفسيرية لما يتضمنه اللفظ لا المعنى .

- (أنَّى) تفيد تعميم الأحوال

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك في (أنَّى) أنها تفيد تعميم الأحوال: الزمان والمكان والكيف، وجاء في شرح التسهيل أن (أنَّى) ظرف مكان مثلها مثل " أين " وجاء أنها تفيد تعميم الأحوال، أي أنها تفيد تعميم الزمان وتعميم المكان، وتعميم الكيفية.[2]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على أن (أنَّى) لا تفيد تعميم الأحوال مطلقا ؛ بل تُفيده إذا كانت بمعنى (كيف)، قال السمين: " وقال بعضهم هي لتعميم الأحوال، وهذا إنما يكون إذا كانت استفهامية بمعنى (كيف) "[3]

---

[1] ارتشاف الضرب ١٦٩٢ .

[2] ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٧٠

[3] إيضاح السبيل ٧٧٠ .

التعقيب:

(أنَّى) ظرف يفيد الشرط، وهو يجزم فعلين، وفي المعنى يفيد الزمان وقد يفيد المكان وقد يفيد الكيف والحال، قال سيبويه: " وأنَّى تكون في معنى كيف وأين" [١]، وقد يجمع بين تلك الأحوال إذا كان بمعنى (كيف) كما جاء في الآية الكريمة: **{ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ }**[٢] " [٣] .

قال أبو حيان: " وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: (أَنَّى) لِتَعْمِيمِ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ تَأْتِي (أَنَّى) بِمَعْنَى: مَتَى، وَبِمَعْنَى: أَيْنَ، وَتَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا، وَجَعَلُوهَا فِي الشَّرْطِيَّةِ ظَرْفَ مَكَانٍ فَقَطْ " [٤] .

ويشير السمين [٥] في هذه الآية إلى أن (أنَّى) استعملت شرطية، وتستعمل ظرف مكان وتستعمل في الاستفهام، فتكون ظرف زمان، فاستعملت بمعنى كيف، وتكون بمعنى من أين، وقد جاء في تفسير تلك الآية جميع تلك الوجوه [٦].

فالتعميم في استعمالات (أنَّى) رأي ابن مالك، وقد وافقه بعضهم، ويرى السمين أنها تكون لتعميم الأحوال إذا كانت بمعنى: (كيف)، وفي قوله تعالى: **{فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ }** ، استعملت بمعنى (كيف)، فدلت على التعميم .

---

[١] الكتاب سيبويه ٣/ ٥٨ .

[٢] سورة البقرة : من الآية (٢٢٣) .

[٣] مغني اللبيب ٢/ ٥٤٦.

[٤] البحر المحيط في التفسير ٤٢٩/٢

[٥] ينظر : الدر المصون ٢/ ٤٢٣ .

[٦] البحر المحيط في التفسير ٢/ ١٧١ .

ـ مشابهة (ما) و (مهما) بـ (من) في عدم الدلالة على الظرفية

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن (ما) و(مهما) مثل (من) في عدم الدلالة على الظرفية.[١]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على رأي ابن مالك بقوله: " أكثر النحاة لا يعدون (ما) ولا (مهما) إلا كـ (من) في عدم دلالتهما على الظرفية، والمصنف وغيره من شذوذ النحويين ذهبوا إلى ذلك "[٢].

التعقيب :

يرى ابن مالك أن (ما) و(مهما)، يأتيان ظرفي زمان، وذلك بقوله: "وقد ترد (ما) و(مهما) ظرفي زمان" [٣]، وهذه الجملة تدل على قلة الظرفية مع ما ومهما، ولكن لا يمنع أن ترد كل منهما ظرف زمان، واستدل بعدة أبيات منها، قول الشاعر :

وإنّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤلَهُ ... وفَرْجَكَ، نالا مُنتهَى الذّمّ أجمعَا [٤]

---

[١] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧ بتصرف .

[٢] إيضاح السبيل ٧٧٧.

[٣] السابق نفسه .

[٤] البيت من الطويل، قائله: حاتم الطائي ، ينظر: ديوان حاتم الطائي ص٣٥ شرحه وقدم له /أحمد رشاد ، طبعة / دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٢٣ه= ٢٠٠٢م ، و شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧، والجني الداني ٦١٠ .

فقد استشهد به ابن مالك على مجيء مهما شرطية ظرفية، فجزمت فعلين مضارعين، هما: (تعط) و(نالا) .

ومن أمثلة مجيء (ما) شرطية ظرفية قول الشاعر: [1]

وَما تَكُ يا ابنَ عَبْدِ الله فِينَا.... فلا ظُلْماً نَخافُ وَلا افْتِقَارَا [2]

استشهد ابن مالك بهذا البيت على مجيء (ما) شرطية ظرفية، وقال ابن هشام عن هذا البيت: " استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، أي: ما، وليس بقاطع لاحتماله للمصدر، أي: للمفعول المطلق، فالمعنى: أيُّ كَوْنٍ تكن فينا قصيرًا أو طويلًا " [3] ، فابن هشام لا يرى مجيء (ما) للظرف، لذلك يعود معنى (ما) في البيت إلى المصدرية .

والعجيب أن يعترض السمين على ابن مالك في عدم دلالة (ما) و(مهما) على الظرفية مثل (من)، مع أنَّ ابن مالك يستشهد بأبيات عدة على مجيء كل من (مهما) و(ما) شرطية ظرفية، فلا وجه لاعتراضه .

ـ إنابة (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أنه قد تنوب (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية، نحو قوله تعالى:{ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**} [4]

---

[1] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧ .

[2] البيت من الوافر، وقائله الفرزدق من قصيدة يمدح فيها الجراح بن عبد الله، وكان أمير البصرة ينظر ديوانه ١٧٣، ومغني اللبيب ٣٩٨

[3] مغني اللبيب ٣٩٨

[4] سورة الروم : من الآية (٣٦) .

وقوله تعالى: **{وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ}** [1]، واشترط ابن مالك شرطين للإنابة: [2] **الأول** أن تكون الجملة بعد إذا الفجائية اسمية، **والشرط الثاني:** ألا تكون طلبية. [3]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك في أن هناك شرطين آخرين لإنابة (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الاسمية هما: ألا تكون منفية، والثاني: ألا ينتصب الاسم بـ (إنَّ) ، فقال السمين: "ونقص المصنفَ شرطان: أحدهما ألا تكون منفية والثاني ألا ينتصب الاسم بـ (إنَّ) "[4] .

التعقيب :

هذا الاعتراض من باب الإضافة، فيشترط ابن مالك شرطين في إنابة (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الاسمية، **الأول:** أن تكون الجملة اسمية **والثاني:** ألا تكون طلبية، في نحو (إن أطاع زيد فسلام عليه) ، ولا يصح (إن أطاع زيد إذا سلام عليه) .[5]

ويضيف السمين شرطين آخرين:

الأول: ألا تكون منفية، نحو : (إن تقمْ فما عمرو قائم) .

---

[1] سورة يونس : الآية (٢١) .
[2] شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٥ بتصرف .
[3] ينظر : إيضاح السبيل ٨٠٧
[4] السابق نفسه .
[5] ينظر: المقتضب ٢/ ٣٥١ .

والثاني: ألا ينتصب بـ (إن)، نحو : (إن تأتني فإن زيدا قائم) .[1]

ويجوز في غير الشرط أن تأتيَ (إن) دون الفاء بعد (إذا)، نحو قول الشاعر :

وَكُنْت أرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إذَا إنَّهُ عَبْدُ الْقفَا وَاللَّهَازِمِ[2]

والشاهد فيه: مجيء (إنه) بعد (إذا) في غير الشرط، أما إذا كانت الجملة شرطية فلا تأتي إنَّ بعد (إذا) الفجائية، فلا تنوب عن الفاء فيها، وبناء عليه، يعد اعتراض السمين له وجهته في إضافة الشرطين (**الأول:** أن تكون الجملة اسمية **والثاني:** ألا تكون طلبية) في إنابة (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الاسمية.

- معنى (لَوْ)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (لوْ) حرف شرط، فمعنى (لوْ) هو الشرط، وتفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب، نحو: (لو أطعت الله لأثابك) فتفيد امتناع الطاعة واستلزام امتناع الإثابة .[3]

---

[1] ينظر : إيضاح السبيل ٨٠٧ .

[2] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، ينظر: الكتاب ٣/ ١٤٤، وهذا البيت من شواهد سيبويه على جواز فتح همزة (أن) وكسرها بعد (إذا) فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، فالتقدير إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل المصدر: فإذا العبودية حاصلة ... والمعنى: كنت أظن زيدا سيدا شريفا كما قيل فيه، فظهر أنه لئيم. ومعنى قوله: عبد القفا واللهازم، أي: إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته ولؤمه، لأن القفا موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز، وهي العظم الناتئ في اللحى تحت الأذن، بُضَيْعَة في أصل الحنك الأسفل. وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. وينظر : المقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

[3] تسهيل الفوائد ٢٤٠ بتصرف .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على تسمية (لو) حرف شرط، وذلك لأن الشرط يكون للمستقبل، يقول السمين: " تسميته (لو) بالشرط فيه تجوُّز؛ لأن الشرط إنما يكون في المستقبل، وهذه لا تكون إلا في الماضي غالبا ".[1]

التعقيب :

ذهب أكثر النحويين [2] إلى أن (لوْ) تدل على الامتناع مطلقًا، ويشير سيبويه إلى أن (لوْ) بمنزلة (إن) الشرطية، ولا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن جاء بعدها اسم يقدر فعل محذوف قبله، وتسمى (لوْ) حينئذ حرف شرط حقيقة .[3]

فحرف (لوْ) أجمع النحويون على أنه يفيد الامتناع ويأتي في جملة شرطية، ويرى سيبويه أنه بمعنى (إن)، فلا مانع من إطلاق اسم حرف شرط عليه، ولا وجه لاعتراض السمين على ابن مالك في تسميته حرف شرط، فالسمين نفسه يرى أن (لوْ) لو جاءت بمعنى إن فهي حرف شرط حقيقة، فقال: " وقد تأتي بمعنى (إن) ، وحينئذ تسمى حرف شرط حقيقة " [4]، فلا داعي للاعتراض على ابن مالك في تسميته (لوْ) حرف شرط .

وقد عبر ابن مالك - رحمه الله - عن معنى (لو) بثلاث عبارات حسنة، وافية بالمراد، **الأولى:** قوله في التسهيل: لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره. **والثانية:** قوله في بعض نسخ التسهيل: لو حرف شرط يقتضي

---

[1] إيضاح السبيل ٨٤٣ .
[2] الجني الداني ٢٧٦، مغني اللبيب ٣٣٧، التصريح ٢/ ٤١٩ .
[3] الكتاب ١/ ٢٣٩
[4] إيضاح السبيل ٨٤٣

امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. **والثالثة:** قوله في شرح الكافية: لو حرف يدل على امتناع تال، يلزم لثبوته ثبوت تاليه [١] .

وقال ابنه - رحمهما الله-: ولا شك أن ما قال - يعني أباه - في تفسير لو أحسن وأدل على معنى (لو) غير أن ما قالوه، عندي، تفسير صحيح، واف بشرح معنى (لو) . وهو الذي قصد سيبويه، من قوله: (لو) : لما كان سيقع لوقوع غيره. يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً، كان يتوقع ثبوته، لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع. فكأنه قال: (لو) حرف يقتضي فعلاً، امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته [٢] .

- إعراب (أنَّ) بعد (لو)

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أنه إذا جاءت (أنَّ) المشددة بعد (لوْ) لا يلزم في تاليها أن يكون فعلًا، فلا تختص بالأفعال في تلك الحالة، نحو قوله تعالى: **{ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }** [٣] ، وقوله تعالى: **{ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}** [٤] . [٥]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك في أنه لم يبين موقع (أنَّ) من الإعراب بعد (لوْ) ، فقال السمين :" ولم يبين المصنف ما محل (أنَّ) بعد (لوْ) " [٦]،

---

[١] ينظر: الجنى الداني ص ٢٧٥ .
[٢] ينظر السابق نفسه .
[٣] سورة البقرة : الآية (١٠٣) .
[٤] سورة الحجرات : من الآية (٥) .
[٥] ينظر : إيضاح السبيل ٨٥٢ .
[٦] السابق نفسه .

ويرى السمين أن **في موقع (أنَّ) مذهبين**:

الأول: مذهب سيبويه، وهو أنها في محل رفع بالابتداء والخبر مستغنىً عنه بما تضمنته (أنَّ) بجزئي الإسناد مثلها مثل ظننت أنَّ محمدًا قادم .

والثاني: مذهب أبي العباس أنها مرفوعة بفعل مضمر، أي: لو ثبت أنهم ؛ لأنها لا يليها إلا الأفعال . والترجيح لمذهب سيبويه، وذلك لأنه يخلو من الحذف والتقدير، فلا إضمار فيه .[1]

التعقيب :

هذا الاعتراض من باب الاستدراك، فاستدرك السمين على ابن مالك أنه لم يذكر موقع (أنّ) من الإعراب بعد (لوْ) ، وذلك في نحو قوله تعالى **:{ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}** [2]، ويرى السمين أن لها مذهبين كما تقدم، ويرجح مذهب سيبويه لخلوه من الإضمار.

ويرى العكبري أن " أنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ " [3]، ويعلل سبب ذلك بأن (لوْ) تتطلب الفعل، والتقدير في هذه الآية: لو وقع منهم أنهم آمنوا أو لو وقع منهم إيمانهم.

ويرى المبرد (أنَّ (أن) وما دخلت عليه في محل رفع بالفاعلية) والتقدير عنده: لو ثبت إيمانهم؛ لأنها لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا[4]، وقد ذكر السمين تلك الآراء في كتابه الدر المصون.[5]

---

[1] ينظر إيضاح السبيل ٨٥٦ .
[2] سورة البقرة : الآية (١٠٣) .
[3] التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠١
[4] المقتضب ٣/ ٧٧ .
[5] ينظر : الدر المصون ٢/ ٤٩ .

وعلى أي المذهبين يضيف السمين موقع إعراب (أنَّ) بعد (لو) على ابن مالك، وهذه الإضافة تدل على علو مكانة السمين العلمية وإدراكه النحوي.

- متى يتساوى (هل) والهمزة ؟ ومتى يفترقان ؟

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (هل) تساوي همزة الاستفهام في معناها، فيُستفهم بها عن كل مبهم، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية مثلها مثل الهمزة، إلا أن (هل) لا تساوي الهمزة في موضعين، قال ابن مالك عن (هل) : " وتساوي همزة الاستفهام فيما لم يصحب نافيًا، ولم يطلبْ به تعيين " [١]، **الموضع الأول:** في حالة النفي، نحو قوله تعالى: **{ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}** [٢] ، فلا يصح في هذا الموضع (هل) ، فتختص بالهمزة دون (هل) ، **والموضع الثاني:** ما لم يُطْلب تعيينٌ، نحو: (أزيد قائم أم عمرو) فتختص الهمزة بهذا الموضع أيضا .[٣]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على الشرطين لكي تساوي (هل) همزة الاستفهام، ففي الشرط الأول: النفي، يشترط ابن مالك لدخول (هل) ألا تكون الجملة منفية .

والواقع أنه قد تصاحب الجملة نفيًا ولا يصلح أن تدخل عليها الهمزة أو (هل)، نحو :(إنْ) التي بمعنى ما النافية، [٤] فيقال: (إنْ زيد قائم) فلا يصح هل

---

[١] إيضاح السبيل ٨٧٩ .
[٢] سورة الشرح : الآية (١) .
[٣] ينظر : إيضاح السبيل ٨٨٠ .
[٤] التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيرمي، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م ١/ ٣٩٢ بتصرف .

إنْ زيد قائم، ولا يصح أإنْ زيد قائم، وقد تفيد الجملة نفيًا، وتدخل عليها الهمزة وهل معًا، نحو: زيد غير قائم، فيصح: هل زيد غير قائم، وأزيد غير قائم .[١]

ويستدرك السمين على ابن مالك أن الهمزة تنفرد بشيء آخر لم يذكره، وتنفرد (هل) بشيء آخر أيضًا، فالشيء الذي تنفرد به الهمزة هو أن الهمزة قد تفيد الاستفهام الذي لغرض التوبيخ والإنكار، ولا يصلح في هذا الموضع إلا الهمزة، نحو قوله تعالى: **{ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ}**[٢] ، وقوله تعالى:**{ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ}**[٣] ، وأما الموضع الذي تنفرد به هل عن الهمزة ففي مجيئها مع (إلا) لغرض النفي، نحو قوله تعالى: **{ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ }**[٤] ، وقوله تعالى: **{ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ}**[٥] .[٦]

التعقيب :

يرى ابن مالك أن (هل) تساوي الهمزة بشرط عدم اصطحاب النفي، وبشرط ألا يقصد بها تعيين، أما في باقي الحالات فـ (هل) تساوي الهمزة، فيُستفهم بها عن كل مبهم، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية مثلها مثل الهمزة، ويعترض السمين أن (هل) قد تساوي الهمزة في تلك الحالتين، وأنهما يفترقان في حالات أخرى لا يحل أحدهما مكان الأخرى. [٧]

---

[١] ينظر : إيضاح السبيل ٨٨٠ .
[٢] سورة يوسف : من الآية (٣٩) .
[٣] سورة فصلت : من الآية (٩) .
[٤] سورة سبأ : من الآية (١٧) .
[٥] سورة فاطر: من الآية (٤٣) .
[٦] ينظر : إيضاح السبيل ٨٨١.
[٧] ينظر السابق ٨٨٠

فتختص الهمزة بمواضع وتختص (هل) بمواضع، وابن مالك يجعل (هل) تساوي الهمزة إلا في موضعين: **الأول**: النفي، **والثاني**: قصد التعيين، ويذكر ابن هشام عشرة مواضع تختص بها (هل) عن الهمزة، فقال: " وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه: أحدها: اختصاصها بالتصديق. والثاني: اختصاصها بالإيجاب، تقول " هل زيد (قائم) ؟ .. والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو هل تسافر ؟ .. والرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على (إن)، ولا على اسم بعده فعل، في الاختيار، بخلاف الهمزة، .. والسابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف، لا قبله وبعد (أم) .. التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، والعاشر: أنها تأتى بمعنى قد " [1].

فلا يقتصر الأمر على موضعين كما ذكر ابن مالك، وبناء عليه يكون اعتراض السمين في محله، واعتراض السمين لابن مالك له وجهان :

الوجه الأول :

أنه قد تصاحب الجملة نفيًا ولا يصلح أن تدخل عليها الهمزة أو (هل) ، نحو: (إنْ) التي بمعنى ما النافية، فيقال: (إنْ زيد قائم) [2] .

الوجه الثاني:

أنه قد تفيد الجملة نفيًا، وتدخل عليها الهمزة وهل معا، نحو: زيد غير قائم، فيصح: هل زيد غير قائم ؟ وأزيد غير قائم ؟ ثم يستدرك السمين على ابن مالك أن الهمزة تنفرد بشيء آخر لم يذكره، وتنفرد (هل) بشيء آخر أيضًا، فالشيء الذي

---

[1] مغني اللبيب ٢/ ٣٥١- ٣٥٢

[2] التذييل والتكميل ٥/ ٨ بتصرف .

تنفرد به الهمزة هو أن الهمزة قد تفيد الاستفهام الذي لغرض التوبيخ والإنكار، ولا يصلح في هذا الموضع إلا الهمزة، نحو قوله تعالى: { **أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**}[1] ، وأما الموضع الذي تنفرد به هل عن الهمزة ففي مجيئها مع إلا لغرض النفي، نحو قوله تعالى:{**وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ**}[2] ، بذلك يعد السمين محقًا في اعتراضه وأن له وجاهته وحجته .

ـ اقتران (مَن) الاستفهامية بالواو واختصاصها بـ (إلا) عند قصد الإيجاب

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (مَن) الاستفهامية إذا قرنت بـ (الواو)، واختصت بـ (إلا) قصد منها الإيجاب، ومن ذلك قوله تعالى: { **وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**}[3]، وقوله تعالى:{**وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ**} [4]، وغيرها من الآيات، ويرى ابن مالك أن الاسم بعد (إلا) بدل من الفاعل في الفعل الذي قبلها، والمعنى في الآيتين أنه لا يغفر الذنوب أحد إلا الله تعالى، ولا يقنط من رحمة ربه أحد إلا الضالون.[5]

اعتراض السمين :

هناك اعتراضان لرأي ابن مالك في هذه المسألة

الاعتراض الأول :

يرى السمين أنه ليس شرطا اقتران (مَن) بالواو لتعطي الإيجاب، ويُقصد

---

[1] سورة يوسف : من الآية (٣٩) .
[2] سورة سبأ : من الآية (١٧) .
[3] سورة آل عمران : من الآية (١٣٥) .
[4] سورة الحجر: من الآية (٥٦) .
[5] ينظر: إيضاح السبيل ٨٨٢

منها، فقال السمين:" وظاهر عبارته أن اقترانها بالواو شرط في ذلك، وليس كذلك، بل لو ذكر زيد بالشجاعة مثلا قلت: مَن يغلب زيدًا في قتاله، أي ما يغلبه أحد " [1].

الاعتراض الثاني :

ويرى السمين أن الاختصاص بـ (إلا) مع مَن ليس شرطًا أيضًا، فتأتي أدوات أخرى، نحو غير، فيقال :" من يغفر الذنوب غير الله، وصح الكلام " [2].

التعقيب :

قوله تعالى:**{وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ}**، وقوله تعالى:**{وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ}**، المقصد من أسلوب الاستفهام هو الإيجاب والتقرير، وليس مجرد الاستفهام قال الألوسي: "**{ومن يقنط }** استفهام إنكاري أي لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون "[3] .

فالاستفهام ليس حقيقيًا يراد منه إجابة، ولكن يُنكِر أنه لا يقنط أحد من رحمة ربه إلا الضالون، وابن مالك يجعل إفادة الإيجاب والتقرير من (مَن) بصورة محددة وكيفية معينة، وهي اقتران الواو مع (مَن) واصطحابها بـ (إلا) ، ولكن السمين يذكر أمثلة تأتي من دون الواو و(إلا) ومع ذلك تعطي معنى الإيجاب، وهو اعتراض في محله ويحسب للسمين .

---

[1] إيضاح السبيل ٨٨٢ .

[2] السابق نفسه .

[3] روح المعاني ١٤/ ٦٢

ـ المحل الإعرابى للاسم الواقع بعد (لولا)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (لولا) و(لوما) تدلان على امتناع لوجود، ويختصان بالأسماء، وهما يشتركان ما بين التحضيض والامتناع لوجود، ويأتي بعدهما اسم.[١]

اعتراض السمين :

يعترض السمين في أن ابن مالك لم يبين إعراب الاسم الذي تأتي (لولا) و(لوما) قبله ، فهذا الاعتراض إضافة، **قال السمين**: " ولم يبين المصنف ما محل الاسم الواقع بعدهما " [٢]، وذكر السمين ثلاثة مذاهب في إعرابه، وفي جميع المذاهب الاسم الواقع بعدهما مرفوع؛ لكن يختلف سبب الرفع إلى ثلاثة مذاهب :

الأول: مرفوع بالابتداء.

والثاني: مرفوع بفعل محذوف.

والثالث: مرفوع بـ (لولا ولوما) نفسهما .[٣]

التعقيب :

في كثير من الاعتراضات يضيف السمين على كلام ابن مالك، ويعترضه لأنه ترك ما يُذكر في كل موقف، وفي هذا الموقف ذكر ابن مالك (لولا) و(لوما) التي يليها الاسم ولم يذكر إعراب هذا الاسم .

---

[١] ينظر : إيضاح السبيل ٨٩٤.

[٢] السابق نفسه .

[٣] ينظر : السابق نفسه .

فيرى سيبويه [١] والمبرد [٢] أن الاسم الواقع بعد (لولا) يُعرب مبتدأ، فيقال: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا)، فارتفع (عبد) بالابتداء، وخبره واجب الحذف، وهذا مذهب البصريين .

ويرى ابن يعيش [٣] والعكبري [٤] أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف، فالأصل(لو) وبعدها كان الفعل، وحذف الفعل وحل مكانه (لا) فأصبحت (لولا)، وهذا مذهب الكوفيين .

ويرى الفراء [٥] والكسائي [٦] أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بـ (لولا) ولوما، واعتراض السمين بعرضه إعراب الاسم الواقع بعد (لولا) وذكره لمذاهب إعرابه يعد اعتراضًا في محله .

ـ استعمال (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (ها) التنبيه يكثر استعمالها مع ضمير الرفع المنفصل، نحو قوله تعالى: **{ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ }**[٧] ، ونحو: ها نحن قائمون .[٨]

---

[١] ينظر : الكتاب ٢/ ١٢٩ .
[٢] ينظر : المقتضب ٣/ ٧٦ .
[٣] شرح المفصل ٣/ ١١٨ .
[٤] التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٢ .
[٥] معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٤ .
[٦] الجني الداني ٦٠١
[٧] سورة محمد : من الآية (٣٨) .
[٨] إيضاح السبيل ٩٠١ .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على رأي ابن مالك ويرى أن هناك قيدين لاستعمال (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل، فقال السمين على رأي ابن مالك: " وأطلق المصنف ذلك ولابد من قيدين، وهما: أن يكون الضمير رفعًا بالابتداء، والثاني أن يخبر عنه باسم إشارة " [1]

التعقيب :

قيد السمين استعمال (ها) التنبيه مع ضمير الرفع بقيدين: **الأول:** الرفع يكون بالابتداء ولا يكون بغيره، نحو الفاعلية ما تقدم إلا هو، وأن يخبر عنه باسم إشارة، فإن لم يخبر عنه لم تستعمل (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل، نحو أنتم مؤمنون، والأمثلة التي ذكرها المصنف تشتمل على القيدين، وقد ذكر السمين مثالًا استعمل فيه (ها) التنبيه مع الضمير المنفصل ولم يخبر باسم إشارة وهو :

أبـا حَكَمٍ هَـا أنْـتَ عَـمٌ مُجَـالِدٍ .... وَسَـيّدُ أهْـلِ الأبْطَـحِ المُتَنَـاحِرِ [2]

الشاهد فيه:(ها أنت عم)، حيث استعمل (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل وخبره ليس اسم إشارة، ويحكم عليه بالقلة، ولكنه ورد في استعمال العرب.

---

[1] إيضاح السبيل ٩٠١ .

[2] البيت من الطويل، وهو لبعض بني أسد كما في معاني القرآن، الفراء ٣/ ٢٩٦ . ويروى (هل أنت عم مجالد) وهو في غريب الحديث للحربي (ن ح ر) ٤٤٤/٢ المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ – ٢٨٥هـ] - المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد - الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، وأساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (ن ح ر) بلا نسبة .

والزجاج يرى أن (ها) التنبيه يكثر استعمالها مع ضمير الرفع المنفصل وخبره ليس اسم إشارة، والأصل أن تأتي (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة مباشرةً، نحو هذا وهذه وهؤلاء وغيرها.[1]

ويخلص من ذلك إلى أن القيود التي وضعها السمين ليست شرطًا في استعمال (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل بأن يكون خبره اسم إشارة للقريب، فقد استعملت دون اسم الإشارة في الخبر، وابن مالك حدد أن (ها) التنبيه تستعمل مع ضمير الرفع المنفصل فلا حاجة لجعل ذلك قيدا.

- استعمال (ها) التنبيه مع اسم الإشارة

رأي ابن مالك :

ذكر ابن مالك استعمال (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل ثم ذكر استعمال (ها) التنبيه مع اسم الإشارة دون قيد .[2]

اعتراض السمين :

يذكر السمين قيدًا في استعمال (ها) التنبيه مع اسم الإشارة، وهو أن اسم الإشارة لابد أن يكون للقريب، فقال السمين: " ولابد من قيد آخر وهو أن لا يكون اسم الإشارة للبعيد، إما بالوضع نحو: ثَمَّ وهَنّا، أو بترتبه، نحو: ذلك وأولئك " [3].

---

[1] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ١/ ٤٦٣ .

[2] إيضاح السبيل ٩٠١ بتصرف .

[3] المصدر السابق ٩٠١- ٩٠٢ .

التعقيب:

يذكر السمين قيدا لاستعمال (ها) التنبيه مع اسم الإشارة بأن يكون اسم الإشارة للقريب، ولا يكون للبعيد، وقد يُفهم هذا المعنى وهذا القيد من قول ابن مالك: " وأكثر استعمال (ها) التنبيه مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة " [1] وهذا يعني أنه لا يشترط أن تستعمل (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل أو مع اسم الإشارة، وقد يفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة نحو قول الشاعر :

[تَعَلَّمَن هَا] لَعَمْرُ اللهِ ذَا قسَماً ... فاقْصِدْ بذُرْعِكَ وانْظُر أينَ يَنْسلِكُ [2]

والشاهد فيه أنه فصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة (ذا)،أراد: (تعلمن لعمر الله هَذَا قسماً) فَقدم (هَا) والمصنف جعل ذلك من باب جواز الفصل بين اسم الإشارة و(ها) التنبيه، وهو عندما أطلق اسم الإشارة الذي يأتي معه (ها) التنبيه ينصرف الفكر إلى القريب لدوام الاستعمال معه، فلا يحتاج إلى قيد، فتدخل (ها) التنبيه على (ذا) لتكون (هذا) ، حتى أصبحت (ها) التنبيه مع اسم الإشارة للقريب كلمة واحدة في الاستعمال، نحو هذا وهذه وهؤلاء .

---

[1] شرح التسهيل ٢/ ٢٤٥ .

[2] البيت من البسيط، قائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه ٤٦، والكتاب ٣/ ٥٠٠، الأصول في النحو ١/ ٤٣٢ . والبيت روي بروايتين: اقدر من بابي ضرب وقتل بمعنى: قدر. واقصد بذرعك الباء بمعنى "في" وقسما: مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه: أقسم. تعلمن: بمعنى ملازم للأمر. وذرع الإنسان: طاقته ، واقصد بذرعك: مثل أورده الميداني، وقال عنه: يضرب لمن يتوعد، أي: كلف نفسك ما تطيق، والذرع: عبارة عن الاستطاعة، كأنه قال: اقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك، أي: توعد بما تسعه قدرتك. وانظر: المقتضب ٢/ ٣٢٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٩٢ المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد - الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان، و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤/ ٢٠٨ و٢/ ٤٧٥، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت ١٠٩٣هـ - تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- دخول (يا) التنبيه على (ليت)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (يا) التنبيه تدخل على تمن، نحو (ليت)، وهناك شواهد من القرآن الكريم على ذلك، منها قوله تعالى:{**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**}[١]، وقوله تعالى:{ **يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**}[٢]. [٣]

اعتراض السمين :

يعترض السمين أن (يا) التنبيه لا تدخل على تمن غير (ليت)، فقال السمين: " وينبغي أن يقيد التمني بلفظ (ليت)؛ لئلا يتوهم دخولها على كل ما يُفهمه " [٤].

التعقيب :

إن (يا) التنبيه غير التي للنداء، وتدخل (يا) التنبيه على (ليت) فتفيد التمني، نحو قول الشاعر:

(يا) لَيْتَ أيَّامَ الصَّبَا رواجعًا [٥]

الشاهد فيه دخول (يا) التي للتنبيه على (ليت) فأفادت التمني .[١]

---

[١] سورة النساء : من الآية (٧٣) .
[٢] سورة الأنعام : من الآية (٢٧) .
[٣] ينظر : إيضاح السبيل ٩٠٤ .
[٤] المصدر السابق نفسه .
[٥] البيت من بحر(الرجز)، وهو في ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق / د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق ٢/ ٣٠٦

وذكر ابن هشام في المغني أن (يا) إذا دخلت على (ليت) لا تفيد النداء وتفيد التمني. [٢]

وبذلك لم يُعرف غير ليت مع (يا) التي ليست للنداء فتفيد التمني، فلا داعي لقيد (يا) التنبيه مع (ليت) لإفادة التمني، فتدخل (يا) على غير (ليت).

- عدم ذكر (جير) من حروف الجواب

رأي ابن مالك :

ذكر ابن مالك حروف الجواب، فقال: " من حروف الجواب (نَعَم) وكسر عينها لغة كنانية "[٣].

اعتراض السمين :

لم يذكر ابن مالك (جير)، ولم يعدها من حروف الجواب، فقال السمين: "ولم يذكر المصنف (جير) ؛ لأن بعضهم يدعي اسميتها، ولذلك تنون " [٤]

التعقيب :

اختلف النحاة في (جير) فمنهم من عدها حرف جواب مثلها مثل (أنَّ) فيقال: (جير أفعلن)، أي: نعم أفعلن، ومنهم من عدها اسم من الأسماء، لأنها تنون، والتنوين من علامات الأسماء، ومنهم من يرى أن (جير) اسم فعل بمعنى أُحقق أو أتيقن .[٥]

---

[١] الجني الداني ٤٩٢ بتصرف .
[٢] ينظر : مغني اللبيب ٣٧٦ .
[٣] إيضاح السبيل ٩٠٨ .
[٤] السابق ٩٠٩.
[٥] البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، تحقيق: د. عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م ٢/ ٩٤٤ .

ويعترض السمين على ابن مالك أنه لم يذكر أنها حرف جواب، وقد ذكرها في موضع آخر في التسهيل بقوله:" زعم قوم أن (جير) اسم بمعنى حقا، والصحيح أنها حرف بمعنى نعم، لأن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن توقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه حقا "[1] ، فلا وجهة لاعتراض السمين على ابن مالك في أنه أغفل (جير) وأنه لم يلحقها في حروف الجواب مثلها مثل (نعم) لأنه أوردها في موضع آخر .

ـ اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كانت الأداة (أمَّا) المتضمنة فعل الشرط وأداته.

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن الفاء تلزم جواب الشرط إذا كانت الأداة (أمَّا)، والسبب في ذلك لأنها متضمنة فعل الشرط وأداته .[2]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك أن سبب لزوم الفاء في جواب الشرط لتضمن (أمَّا) الشرط فيه إشكال، فقال السمين: " وتعليله لزوم الفاء بكونها متضمنة لمعنى الشرط مشكل؛ لأن الفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا كان الجواب غير صالح للشرطية، أما إذا كان صالحا لها فلا تلزم الفاء "[3].

التعقيب :

يرى السمين أن جواب (أمَّا) يلزمه الفاء ليس لتضمنها الشرط، فهو يرى أن

---

[1] شرح التسهيل ٣/ ٢١٩ .
[2] ينظر السابق ٩١٦- ٩١٧ .
[3] المصدر السابق نفسه .

الأصل أن تأتي الفاء في الجواب غير الصالح للشرطية، أما إذا كان صالحًا فلا تلزمه الفاء، ولكن الحل لهذا المشكل في وجهة نظره لم يضف جديدا، فقال: "فكان ينبغي أنه إذا كان جوابها صالحًا للشرطية أن لا تلزمه الفاء نحو قولك: مهما يكن من شيء أُكْرِمْك، ولو وقع هذا جوابًا لـ (أمَّا) للزمته الفاء"[١]

فهو بتلك العبارة لم يحل الإشكال، فهو يرى الإشكال في أن الفاء تأتي إذا كان غير صالح للشرطية، فقد يكون الجواب صالحًا للشرطية مع (أمَّا) وتأتي الفاء أيضا كما أشار السمين، فلا وجهة لاعتراضه، فالأصح كما أشار ابن مالك أن يُقال إن الفاء تلزم الجواب مع (أمَّا) لأن (أمَّا) تتضمن معنى فعل الشرط والأداة معا .[٢] **قال شارح الآجرومية**:" ويجب وقوع الفاء في جواب أمَّا " [٣] .

ـ ما الذي يلي (أمَّا) ؟

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (أمَّا) لا يليها فعل، وذلك لأنها تحمل معنى أداة الشرط والفعل معًا، فلا يلي فعلٌ فعلًا، ويليها مبتدأ، نحو أما زيدٌ فمنطلق، ويليها معمول الفعل نحو قوله تعالى: **{ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}**[٤] ، ويليها خبر، ولكن قليل، نحو: أمَّا فمنطلق زيد، وقد اعترض بعضهم أن المبتدأ في كلام العرب يأتي أولا ثم الخبر، ثم قال ابن مالك: "بل يليها كذا وكذا " [٥].

---

[١] إيضاح السبيل ٩١٧ .
[٢] الجني الداني ٥٢٢ بتصرف.
[٣] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)- المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي - الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة - الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ص ١٨ .
[٤] سورة الضحى : الآية (٩) .
[٥] إيضاح السبيل ٩١٩ .

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك أنه حدد ما يلي (أمَّا) ولم يحصر كل ما يأتي بعدها، فقال السمين: " قوله:(بل يليها كذا وكذا) فيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يليها غير ذلك، وليس الأمر كذلك، بل يليها الظرف وحرف الجر والحال والمفعول له، وتكون هي العاملة في هذه الأشياء بما تضمنته من معنى الفعل "[١]

التعقيب :

يتبين أن (أمَّا) حرف يتضمن معنى الشرط، وهو قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولذلك يجاب عنه بالفاء، ويقال عنه حرف تفصيل، وتقدر(مهما يكن من شيء) و قد يلي (أمَّا) مبتدأ أو خبر أو ظرف نحو: أما اليوم فأقوم، أو مجرور، نحو قوله تعالى :{ **وأمَّا بنعمةِ ربكَ فحدِّث}** (٢) ،أو يليها حال، مثل: " أما مسرعا فزيدُ ذاهب، أو مصدر، نحو أما ضربا فاضرب، أو شرط ، نحو قوله تعالى: { **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ** }[٣] " [٤]

وبذلك يتبين اختلاف ما يأتي بعد (أما) وكثرته وتنوعه.

فيعد اعتراض السمين له وجهته، واعتراضه في الأصل هو كلام أبي حيان في التذييل والتكميل قوله" بل يليها كذا وكذا، فيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يليها غير ذلك، وليس الأمر كذلك، بل يليها الظرف وحرف الجر والحال والمفعول له، وتكون هي العاملة في هذه الأشياء بما تضمنته من معنى الفعل " [٥]، وهذا يعني تأثر السمين باعتراضات أبي حيان ونقلها حرفيًا دون زيادة أو نقصان.

---

[١] إيضاح السبيل ٩١٩.
[٢] سورة الضحى: الآية(١١) .
[٣] سورة الواقعة : الآيتان (٨٨، ٨٩) .
[٤] الجني الداني ٥٢٤ بتصرف.
[٥] التذييل والتكميل ٩/ ٥٧

ـ فصل الفاء عن (أمَّا)

رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أنه لا يُفصل بين (أما) و(الفاء) بجملة تامة، لأن الفاء في جواب الشرط المقدر، فكان من حقها أن تلي أما، وذلك لأن الجواب يأتي بعد الشرط، والشرط كأنه ملفوظ به مع (أما) .[١]

اعتراض السمين :

يعترض السمين بأنه يفصل بين (أمَّا) والفاء بجملة الدعاء، فقال السمين: "وكان ينبغي له أن يستثني جملة الدعاء، فإنه يفصل بها بينها وبين الفاء، ولكن بشرط أن يلي (أما) ما هو معمول لها، نحو: " أمَّا اليوم – رحمك الله – فزيد قائم"[٢].

التعقيب:

يرى ابن مالك أن الفاء لا تفصل عن (أمَّا) بجملة تامة، واعترضه السمين أنه قد يُفصل بجملة الدعاء التامة ولها صور مختلفة، نحو أن يلي (أمَّا) معمول لها، نحو: (أما اليوم – عفا الله عنك – فعمل وجِد) ، أو يليها معمول الخبر، نحو: (أمَّا زيدا – رحمك الله – فأكرم) ، والمعنى فأكرم زيدًا، فتقدم المفعول وهو معمول الخبر .[٣]

---

[١] ينظر : إيضاح السبيل ٩١٩ .

[٢] المصدر السابق نفسه .

[٣] ينظر السابق نفسه .

فـ (أمَّا) قد يليها جمل تامة تفصل بينها وبين الفاء التي تتصدر الجواب، **قال المرادي:** " لا يجوز أن يفصل بين (أما) والفاء بجملة تامة، إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين (أمَّا) ، نحو : أما اليوم - رحمك الله- فالأمر كذا " [1] ، فتلي جملة الدعاء (أما) ، وبناء عليه فاعتراض السمين في محله، وخاصة بعد قول ابن مالك الذي يفيد العموم والشمول وهو (ولا تفصل الفاء بجملة تامة) ، وقد فصلت بجملة الدعاء .

- هل يجوز أن يلى معمول (إنَّ) أما ؟

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أنه يجوز أن يلي (أمَّا) معمول خبر إنَّ، نحو: أما زيد فإني ضارب، فلا يمتنع أن يليها معمول خبر (إن) وذلك خلافاً للمازني الذي يمنع أن يلي أما معمول خبر (إن) .[2]

اعتراض السمين :

يعترض السمين على ابن مالك في ذلك بأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها.[3]

التعقيب :

يرى السمين أن ما أجازه المصنف من أن يلي (أمَّا) معمول خبر (إنَّ) هو مذهب المبرد ، فيرى المبرد أن (أمَّا) قد يليها معمول خبر (إنَّ)، وذلك تختص به

---

[1] الجني الداني ٥٢٣ بتصرف
[2] ينظر : إيضاح السبيل ٩٢٠ .
[3] ينظر السابق نفسه .

أما، فقد قاس على مثال قوله تعالى{ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ** }[1]، فقد تلي (أمَّا) معمول فعل تلاه ، فكلمة (اليتيم) مفعول به مقدم للفعل تقهر [2]

ومجيء عمل خبر(إنَّ) قبلها فيه إشكال، فإن تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، ولا تختص (أما) بذلك، ولكن يجوز أن يتقدم الفاء التي في جوابها معمول الجواب، نحو: أمَّا اللبن فزيد شرَّاب، على جواز تقديم معمول صيغة المبالغة على الفاء .[3]

وذهب كل من سيبويه [4] والمازني [5] إلى وجوب النظر قبل دخول (أمَّا) والفاء، فإذا كان الأمر جائز فهو جائز بعد دخول (أمَّا) ، وإذا كان الأمر غير جائز، فهو غير جائز بعد دخول (أمَّا) ، **وهذا رأي راجح**، فلو قيل: زيدًا اضرب لجاز من تقدم المفعول، ولو قيل زيدًا فإني ضارب لا يجوز، فإنه لا يجوز بعد (أمَّا) ، وبناء عليه فاعتراض السمين في مسألة عدم جواز أن يلي (أمَّا) معمول خبر(إنَّ) ، لأن (إنَّ) تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها .

ـ ما الحكم إذا ولى (أمَّا) مصدر متلو بما اشتمل على مثله أو مشتق منه مثل (أما عِلما فذو عِلم وأما عِلما فعالم)

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن (أمَّا) قد يليها مصدر يتبعه مثله أو مشتق منه، نحو: أما

---

[1] سورة الضحى: الآية (٩) .

[2] المقتضب ٣/ ٢٧ بتصرف .

[3] البسيط ٢/ ٦٢٣ بتصرف .

[4] ينظر : الكتاب ١/ ٣٨٧ .

[5] ينظر : مغني اللبيب ٨٣ .

علما فذو علم، (علم) الثانية هي نفسها الأولى، ونحو: أما علما فعالم، فكلمة (عالم) مشتقة من المصدر علم، ونقل ابن مالك عن الحجازيين النصب مطلقا، فقال ابن مالك في ذلك:" فينصبه الحجازيون مطلقاً " .[1]

اعتراض السمين :

يرى السمين أن ابن مالك متناقض في الحال، فهو نقل عن الحجازيين الرفع والنصب في المعرفة، ثم في الشرح ينقل النصب مطلقا .[2]

التعقيب :

ينقل سيبويه عن الحجازيين النصب في المصدر الذي يلي (أمَّا) في حالة الألف واللام، بشرط أن يأتي بعده مثله أو مشتق منه، وبذلك يكون النصب في حالة المعرفة وليس النكرة . [3]

ويفصل السيرافي المسألة بأن في حالة المصدر المعرفة الذي يأتي بعد (أمَّا) في نحو أما العلمَ فهو عالم، ينصبه الحجازيون على أنه مفعول له، والمفعول له ينصب معرفة ونكرة، وأما بنو تميم فيرفعوه في حالة المعرفة، وفي حالة النكرة فينصبه كل من الحجازيين وتميم، أما الحجازيون فعلى أنه مفعول له، وأما بنو تميم فعلى أنه حال، والحال يُنصب في حالة النكرة، أما في حالة المعرفة فترفعه تميم بالابتداء . [4]

فابن مالك قد يريد من النصب مطلقا عند الحجازيين أنهم ينصبون المصدر بعد (أمَّا) في حال النكرة وفي حال المعرفة، فالنصب في حال النكرة مطلقا عند

---

[1] إيضاح السبيل ٩٢٣ .
[2] ينظر السابق نفسه .
[3] ينظر : الكتاب ١/ ٣٨٥ .
[4] ينظر : شرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٠ .

الحجازيين وعند تميم على أنه مفعول له عند الحجازيين، وعلى أنه حال عند تميم، ففي حال المصدر النكرة يلزمه الحجازيون وتختاره تميم [١]، فلذلك أطلق ابن مالك المسألة .[٢] فلا وجه لاعتراض السمين إذا أمعنا النظر في تلك المسألة .

- حركة (أي) هل هي حركة بناء أم إعراب ؟

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك المطابقة لـ (أي) في الإعراب، ويرى المطابقة لها في التأنيث والتثنية والجمع، ففي التأنيث عند القول جاءت امرأة، فيسأل أية ؟، وفي التثنية، فتقول: أيان لمن جاء رجلان، وأيتان لمن جاء امرأتان، وأيون لمن جاء مسلمون.[٣]

اعتراض السمين :

للسمين في تلك المسألة اعتراضان :

الاعتراض الأول :

يرى السمين أن مطابقة الإعراب في (أي) لابد منها، أما المطابقة في التأنيث والتثنية والجمع فذلك هو أحد اللغتين، ويرى أن المطابقة هي الفصحى أما الأخرى فهي حالة الإفراد، فتقول أي رجل وأي رجلان وأي رجلان .[٤]

---

[١] ينظر : البحر المحيط ١/ ١٩٢ .

[٢] ينظر : التذييل والتكميل ٩/ ٤٩

[٣] إيضاح السبيل ٩٥٢ ــ ٩٥٣ بتصرف .

[٤] ينظر السابق نفسه .

الاعتراض الثاني :

يعترض السمين على ابن مالك في أنه لم يتعرض لحركة (أيّ) أهي حركة إعراب أم حركة بناء، فقال السمين: " ولم يتعرض المصنف لحركة (أيّ) أحركة إعراب أم لا ؟ ولا لمحلها من الإعراب " .[1]

التعقيب :

هذا النوع من الاعتراض يعد من قبيل الإضافة والاستدراك، فالاعتراض الأول في ثبات أي مع المفرد والمثنى والجمع على حال واحدة وهي الإفراد والتذكير، فقد سُمع به عند العرب [2]، أي رجل، أي رجلان وأي الرجال، وأي امرأة ، والاعتراض الثاني في حركة (أي) فيه قولان:[3]

الأول: حركة (أيّ) حركة إعراب، وذلك أشهرها .

الثاني: حركة حكاية، وأنها بناء على الضم للزومه في جميع حالاتها، وخاصة في حالة الجر يقال: مررت برجل، فيقال: أيُّ، وكان يلزم في حالة الإعراب إضمار حرف الجر وبقاء عمله .

ومحل (أيّ) من الإعراب فيه اختلاف، فإن كانت مرفوعة، فهي عند البصريين مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير في المثال السابق: أيُّ رجلٍ مررت به ؟ وعند الكوفيين أنها فاعل لفعل محذوف، وذلك في نحو: قام رجل، فتقول : أيٌّ، والتقدير: قام أيٌّ، وإن كانت (أي) منصوبة بفعل مضمر يجوز إظهاره، فتقول:

---

[1] إيضاح السبيل ٩٥٤ .
[2] ينظر : المساعد ٣/ ٢٥٩ .
[3] ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨١ .

ضربت أيًّا؟ لمن قال: ضربتُ رجلًا، وفي كلا الحالين ذكر السمين لمحل (أي) من الإعراب إضافة على ابن مالك ، فهذا الاعتراض في محله ويُعد أيضا الحديث عن حركة (أي) إضافة من السمين على قول ابن مالك في حركة (أيّ).[1]

ـ إلحاق التاء إذا حذف موصوف فَعِيل

رأي ابن مالك :

ما جاء على وزن (فَعِيل) تُحذف منه تاء التأنيث نحو: قتيل وجريح، فيقال: قتيل وجريح عند قولك: مررت بامرأة قتيل أو امرأة جريح، فلا تحتاج إلى تاء التأنيث، وتُلحق التاء في حذف موصوف ما هو بوزن (فَعِيل) لئلا يُلبَسَ، نحو: مررت بقتيلة بني فلان وبجريحة زيدٍ، ففي هذه الحال لو قيل: قتيل وجريح وتريد المؤنث لحدث لبس، فأُلحقت التاء ليزول اللبس .[2]

اعتراض السمين

يعترض السمين على أن كلام ابن مالك في الوزن فقط إذا أُمِنَ اللبسُ يلحق التاء، فهناك أوزان أخرى اللبس حاصل ولا تلحقها التاء في رأيه، فقال السمين: " وأفهم من كلامه أن ما عدا هذا الوزن لا يحلقه التاء مع حذف موصوفه، نحو: مررت بصبور وشكور ومعطار ومحضير، وفيه نظر لا يخفى، لأن اللبس حاصل، والفرق عسير" [3].

---

[1] ينظر : إيضاح السبيل ٩٥٥.
[2] ينظر المصدر السابق ١٠٢٤ .
[3] المصدر السابق ١٠٢٤ .

التعقيب :

يوضح السمين مراد ابن مالك من إلحاق تاء التأنيث، وذلك لعدم اللبس، فإذا أُمِنَ اللبسُ، فلا تحتاج إلى تاء التأنيث لفهم المعنى بدونها، نحو: مررت بقتيل من النساء، فكلمة النساء بينت المعنى، فلا تحتاج إلى تاء التأنيث . [١]

فيرى ابن مالك أنه إذا قُصدت الوصفية وعُلم الموصوف فإنه حينئذ يُجرد من التاء، نحو "رجل قتيل وامرأة قتيل" [٢]، والتاء إنما يؤتى بها للتفرقة بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حدوث الاشتراك [٣] .

ويرى السمين أنه في حال حذف الوصف من وزن (فعيل) تلحق التاء ولا يقتصر هذا الأمر على وزن فعيل فقط، بل هناك أوزان أخرى إذا حذف الوصف تلحق التاء بها، نحو صبور وشكور ومعطاء، فاللبس حاصل بها، وهذا الاعتراض له وجهته ويدل على دقة السمين في اعتراضاته على ابن مالك وسعة اطلاعه .

---

[١] ينظر : إيضاح السبيل ١٠٢٤ .

[٢] شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٠ .

[٣] ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ٦٠٩

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى أصحابه الكرام .

وبعدُ

فبفضل الله وعونه وتوفيقه أنهيت هذا البحث وإتماماً للفائدة ، وتعميماً للنفع ، رأيت أن أجمل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، وأثبتها فيما يلى :

أولاً: أهم النتائج

قامت هذه الدراسة على اعتراضات السمين على ابن مالك في كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، ويمكن إجمال النتائج التي سبقت الإشارة إليها خلال البحث **فيما يأتي:**

١- من خلال تناول المسائل التي اعترض فيها السمين الحلبي على ابن مالك أستطيع تصنيف تلك الاعتراضات إلى:

أ. اعتراضات بسبب التناقض بين آراء ابن مالك .

ب. اعتراضات بسبب السهو .

ج. اعتراضات من قبيل الاستدراكات والإضافات .

د. اعتراضات بسبب إطلاق ابن مالك الحكم ورؤية السمين أن يكون مقيدًا.

هـ . اعتراضات بسبب دعوى ابن مالك الإجماع حول المسألة وهناك خلاف فيها .

٢- كان السمين الحلبي منصفا في أكثر اعتراضاته ومؤيدا رأيه بالسماع والقياس وآراء العلماء .

٣- بعض اعتراضات السمين الحلبي جاءت ضعيفة وغير مستندة إلى أدلة .

٤- تراوحت اعتراضات السمين بين الأصالة وبين التأثر بغيره من النحويين كأبي حيان والمرادي .

٥- تنوعت الألفاظ التي يعبر بها السمين الحلبي عن الاعتراض، وتعددت بتعدد السياقات التي وردت فيها، وكان السمين متصفًا فيها بأخلاق العلماء عند الاختلاف، فجاءت هذه الألفاظ في غير شدة ولا تعنيف، مثل: (ليس الأمر كذلك)، أو (وكان ينبغي له)، أو (متناقض في الحال)، أو (لم يتعرض لـ) ، أو (وفيه نظر) إلى غير ذلك من العبارات التي تنم عن أخلاق العلماء السامية .

ثانيا: أهم التوصيات

- أوصي إخواني الباحثين بضرورة الإقبال على أمهات كتب التراث وشروحها ، والعناية بدراسة ما فيها من كنوز تثري المادة العلمية لعلوم العربية .
- لا يزال تراث العلامة ابن مالك النحوي في حاجة إلى مجتهدين في علم النحو، فسيخرج لنا كنوزا ودررا تحتاج المزيد من البحث والتحقيق والتدقيق ، وخير دليل على ذلك هذا البحث الذي نحن بصدده ، فهلم إليه أيها المجدون .

وأخيراً:

أرجو من الله - تعالى- السميع القريب المجيب أن يكون التوفيقُ قد حالفني ، والخطأ والذلل قد جانبني ، فهذا عملٌ متواضعٌ قد بذلت فيه وُسعي واجتهدتُ قدر استطاعتي ، كي أقارب الغاية المنشودة من وراء هذا العمل ، فإن يكن صواباً فبتوفيق الله ، ولا أدّعى الكمال فيه ، بل هو جهد المقل ، وإن قصرت فحسبي أنني بشر ، والبشر يُخطئ ويصيب ، وسَلْوَتِي بيتان تمثّل بهما العلامة المؤرّخ الشافعي المقريزي في مقدّمة الخطط [1]:

وما أُبَرِّئُ نفسي إنَّنِي بَشَرُ * أسهو وأُخْطِئُ ما لم يَحْمِنِي القَدَرُ**

وما تَرَى عُـذرا أولَى بذي زلل * من أن يقـولَ مقرّاً إنني بَشَـرُ**

وأسأل الله – تعالى - أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة ﴿ **يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ، إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ** ﴾ [2]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد ، وعلى آله، وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

﴿ ... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [3] .

---

[1] المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي ٦/١ - المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ

[2] **سورة الشعراء** ، الآيتان (٨٨، ٨٩) .

[3] **سورة النمل** ، من الآية (١٩) .

المصادر والمراجع

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن قطاع الصقلي تـ ٥١٥هـ، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تـ ٧٥٠هـ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل السراج، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

الأمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات محمد بن أبي سعيد الأنباري، ت(٥٧٧)، دار الفكر .

إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل للسمين الحلبي من باب التعت إلى باب ألفي التأنيث، دراسة وتحقيق، للباحث نواف بن أحمد بن عثمان حكمي، رسالة دكتوراه في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ١٤٢٠هـ .

البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، تحقيق: د. عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف ط ٢

التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيرمي، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري، دار الفكر، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ .

التصريح على مضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري ،دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د . عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، تـ ٧٧٨هـ، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبي محمد بدر الدين المرادي، تـ ٧٤٩هـ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م .

الجامع المسند الصحيح، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن زهير، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ .

الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت ط ١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م .

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت ١٠٩٣هـ ـ تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) ، السمين الحلبي تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم دمشق) .

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دارئة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .

ديوان أبي دَوَاد الإيادي .جمع وتحقيق /أنوار محمود الصالحي ، أحمد هاشم السامرائي – دار العصماء – الطبعة الأولى – ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م .

ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق

ديوان الفرزدق، ضبطه وشرحه، علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .

ديوان النابغة الذبياني، شرح د. حنى نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط٢ ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

ديوان حاتم الطائي. شرحه وقدم له /أحمد رشاد ، طبعة / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .

ديوان حسان بن ثابت، تحقيق، عبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤ه، ١٩٩٤م

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث

السبعة في القراءات لابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق د . شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف – القاهرة .

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د . حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م .

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ ـ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عيد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١٠ م .

شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي تـ ٧٦٩هـ، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن محمد المرزبان السيرافي، ت: محمد علي الريح و طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، ١٩٧٤م .

شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٨م .

شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي تـ ٦٧٢هـ، تحقيق: د عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر ،ط١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م .

شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د . عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ م .

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، د. بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط١٤١٤،١هـ -١٩٩٣م .

شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٢٧٦/٣ – ١٢٧٧

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة) الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان - عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥

شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عثمان بن الحاجب النحوي تـ ٦٤٦هـ، د. موسى علوان، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م .

شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف، ركن الدين ت ٧١٥، تحقيق: د. محمد عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله بن عيسى السلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله علي البركاتي، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة المعابدة، ط١، ١٤٠٦ هـ - - ١٩٨٦م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م

ضياء السالك على أوضح المسالك . المؤلف: محمد عبد العزيز النجار - الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة ت ٨٥١، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ .

طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: محمد علي عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦م .

العِقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

علل النحو، محمد بن عبد الله ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، السمين الحلبي، تحقيق: محمد التنوجي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت ٨٣٣، مكتبة ابن تيمية .

غريب الحديث . المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥] المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد - الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ .

فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)- المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي - الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة - الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

كشف الأسرار، علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد، ضبط وتعليق: محمد المعتصم البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الكفوي، أبو البقاء الحنفي تـ ١٠٩٤هـ تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت .

الكواكب الدرية على متممة الآجرومية . شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على متممة الآجرومية للشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب . طبعة /دار الكتب العلمية –بيروت ١٤٠٣هـ .

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي عبد الله بن الحسين العكبري، تـ٦١٦هـ تحقيق، غازي مختار، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان

لسان العرب،أبي الفضل جمال الدين بن منظور، ـدار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ

مجمع الأمثال. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد - الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح ابن جني الموصلي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠ه ـ ١٩٩٩م .

مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان ١٤٠١ هـ ـ١٩٨١ م .

المخصص، الحسن بن علي بن سيدة، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .

المسائل، والمعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي تـ ٣٧٧ه، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المناورة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ،٢٠٠٤م .

مسند أبي يعلى، لأبي يعلي أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبن هشام الأنصاري، تحقيق د . مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط٦، ١٩٨٥م .

المفصّل في علم العربيّة، الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ط٢، دار الجيل، بيروت

المفضليات، المفضل بن محمد الضبي، تـ ١٦٨ هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة .

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق بن موسى الشاطبي، ت٧٩٠هـ د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود العيني، تحقيق محمد بن باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ١٤٢٦هـ .

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق .

المقتضب، أبي العباس محمد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت

المقرب، ابن عصفور، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م .

الممتع في التصريف، أبي الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م .

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي - المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الظاهري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب مصر .

النحو الوافي، عباس حسن ،دار المعارف، مصر ط٥.

نظم الفوائد، لابن مالك، تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة أم القرى العدد الثاني ١٤٠٩هـ .

همع الهوامع في شرح الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ ٩١١هـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

{قُلْ بِفَضْلِ اللَّـهِ وَبِرَحْمَتِـهِ فَبِـذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُـوا هُـوَ خَيْـرٌ مِمَّـا يَجْمَعُـونَ}(٥٨) سورة يونس..... ١٣

قال تعالى: {قالوا إن يسرقْ فقدْ سرقَ أخٌ لهُ من قبل } يوسف ٧٧ ..... ١٤-٥٧

قال تعالى: { وإنْ تعْجبْ فعجبٌ قولهم }الرعد ٥..... ١٥

قال تعالى: { صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) اللَّـهِ.. } الآية ١- ٢ سورة إبراهيم..... ٢١،٢٢،٢٣،٢٤

قال تعالى: { وجعلنا النهار معاشا} سورة النبأ:١١..... ٢٧

قال تعالى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (١١١) سورة البقرة..... ٣٢

قال تعالى: { فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّـهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ }(٦١) سورة آل عمران..... ٣٢

قال تعالى: { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ} (١٩) سورة الحاقة..... ٣٤

قال تعالى: { قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا (١٥٠)} سورة الأنعام ٣٣

قال تعالى: { وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّـهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ... }(٥١) سورة الشورى..... ٤٦، ٤٧

قال تعالى: { قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ } ٣١ سورة إبراهيم ٤٩

قال تعالى: { وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } ٥٣ سورة الإسراء..... ٤٩

{ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} (١٢) سورة العنكبوت..... ٥١

{ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة}(٦٣) سورة الحج ٧٠

قوله تعالى:{ فأتوا حرثكم أنى شئتم }(٢٢٣) سورة البقرة..... ٨٣

قال تعالى: {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (٦) } سورة البقرة..... ٧٣

قال تعالى: { وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّـهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }(٣٤) هود..... ٥٤، ٥٥

قال تعالى: { وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّـهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ}(٤) سورة فاطر..... ٥٧، ٥٨

قال تعالى: { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٢٦) وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ }(٢٧) سورة يوسف..... ٥٧، ٥٨

قال تعالى: { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} (١٠٣) سورة البقرة..... ٥٩، ٦٠، ٨٩، ٩٠

قال تعالى: { فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ }(٨١) سورة يونس..... ٦٥

قال تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ } (١٤٧) سورة الصافات.. ٦٩

قال تعالى: { ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}(١٤) سورة المؤمنون..... ٧٠

قال تعالى: { أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا } (١٩٥) سورة الأعراف..... ٧٢

قال تعالى: { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} (٣٦) سورة الروم..... ٨٥

قال تعالى: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ (٢١) } سورة يونس..... ٨٦

قال تعالى: { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (٥) سورة الحجرات..... ٨٩

قال تعالى: {قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ }(٩) فصلت..... ٩٢

قال تعالى:{ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ}(٣٩) سورة يوسف..... ٩٢، ٩٤

قال تعالى:{ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ }(١٧) سورة سبأ ..... ٩٢، ٩٤

قال تعالى: { فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ}(٤٣) سورة فاطر..... ٩٢

قال تعالى: { وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥) آل عمران..... ٩٤، ٩٥

قال تعالى: { وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ (٥٦) الحجر..... ٩٤، ٩٥

قال تعالى: { هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ }(٣٨) سورة محمد ٩٧

قال تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا}(٧٣)سورة النساء..... ١٠١

قال تعالى:{ يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } (٢٧) سورة الأنعام..... ١٠١

قال تعالى: وأمَّا بنعمةِ ربكَ فحدِّث ١١} سورة الضحى..... ١٠٥

قال تعالى: { فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ (٨٩)} سورة الواقعة..... ١٠٥

يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَال وَلَا بَنُونَ ، إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْب ﴾ (٨٨، ٨٩)الشعراء....١١٧ ﴿ سَلِيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ ١١٧

قال تعالى :{ فأما اليتيم فلا تقهر }سورة الضحى (٩) ..... ١٠٤، ١٠٨

فهرس الأبيات الشعرية

أبا حكمٍ (ها) أنتَ عم مجالِدٍ *** وسيِّدها ذا الأبطح المتناحر..... ٩٨

كهزِ الرُّدَيْني تحتَ العَجَاج *** جرى في الأنابيبِ ثمَّ اضْطرب..... ٧١

إذن واللهِ نرميَهم بحرب *** تُشيِب الطفل قبل المشيب..... ١٤

فلا تستطل مني بقائي ومدتي *** ولكن يكنْ للخير منك نصيب..... ٥٠

لعمرُك ما نفسي بجد رشيدة *** تؤامرني سرا لِأصرِم مَرْثدا ٢٠

وما تكُ (يا) عبد الله فينا *** فلا ظلمًا نخافُ ولا افتقارًا..... ٨٥

لا أعْرفنْ رَبْرَبًا حُورا مَدامعُها *** مُردّفات على أحْنَاءِ أكْوار..... ٥٢

إن النَّواء بأرضٍ لا أراك بها *** فاستيقنيه سواءٌ حَقّ ذي كَدَر..... ٢٠

وإنك مهما تعط بطنك سؤْله *** وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا..... ٨٤

وَلبسُ عباءة وتقرَ عيني *** أحبُّ إلي من لبس الشفوف..... ٤٧

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي *** وهل يعمن من كان في العصر الخالي.. ٦١

مطابقًا أو بعضا أو ما يشتمل *** عليه يُلفى أو كمعطوف ببل..... ٢٣

تعلّمن (ها) لعمر الله ذا قسمًا *** فاقدر بذَرعِك وانظر أين تنْسَلك..... ١٠٠

وكنتُ أرى زيدا كما قيل سيدًا *** إذا إنهُ عبدُ القفا واللهازم..... ٨٧

يا ليت أيام الصبا رواجعا ١٠١

قلت لبوابٍ لديه دارها *** تِيْذن فإني حمؤها وجارها..... ٤٩

إذا مِسْمعٌ أعطاك يوما يمينَه *** فعُدتَ غدا عادت عليك شمالُها..... ٧١

وما أُبَرِّئُ نفسي إنَّنِي بَشَرُ *** أسهو وأُخْطِئُ ما لم يَحْمِنِي القَدَرُ

وما تَرَى عُـذرا أولى بذي زلل *** من أن يقـولَ مقرّاً إنني بَشَـرُ..... ١١٧

فهرس المحتويات

اعتماد لجنة المناقشة ..... ب
الشكر والتقدير ..... ج
الملخص باللغة العربية ..... د
الملخص باللغة الإنجليزية ..... هـ
مقدمة ١
أسباب اختيار الموضوع ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أهمية الدراسة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أهداف الدراسة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الدراسات السابقة ٤
منهج البحث وخطواته ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
خطة الدراسة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
التمهيد: التعريف بالسمين الحلبي وكتاب إيضاح السبيل. ٦
التعريف بالسمين الحلبي ٧
أقوال العلماء في السمين الحلبي ١٠
وفاته ١٠
التعريف بكتاب (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) ١١
منهج السمين الحلبي في الكتاب ١٢
منهج الاستدلال والاستشهاد عند السمين الحلبي ١٣
منهج السمين الحلبي في الاعتراض علي ابن مالك ١٤
الفصل الأول: اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك في باب الأسماء ١٨
سهو في حذف المنعوت ١٩
تسمية البدل المطابق البدل (الموافق) عند السمين ٢١
حكم المنسوق المجرد من (أل)، بعد المنادى نحو: (يا زيد وعمرو) ٢٤
حركة العين في الألفاظ مسموعة وهي المعيشة والمخيلة والمشيئة ٢٦
ما شذ عن قاعدة المصدر الميمي وهي ألفاظ بعينها ٢٨
لفظ (مفرَق) ونوعه ٣٠

قول ابن مالك في إبراز الضمير مع أسماء الأفعال ٣١
معنى اسم الفعل " ها "و "هاء "..... ٣٣
صرف المصغر المختوم بالتاء..... ٣٥
إعراب الاسم المركب من فعلين، نحو: (قام كنت) ٣٧
الأوجه الإعرابية في الجمع إذا سُمي به ٣٨
حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون، (عشرون ماذا) و (عشرون أيا) ٣٩
لفظ (المخبر عنه) فيه تسامح ٤٠
الفصل الثاني: اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك في باب الأفعال ٤٢
مصدر " اطَّير وادَّارأ " ٤٣
الأوجه الإعرابية في الفعل المنفي بـ (لا) التي يصح وقوع (كي) قبلها..... ٤٤
إظهار (أن) وإضمارها بعد عاطف الفعل على اسم صريح..... ٤٦
فتح لام الطلب في لغة (حركة بناء لام الطلب) ٤٨
حذف (لام الطلب) في النثر والشعر..... ٤٩
مجيء (لا) الناهية مع فعل مسند للمتكلم..... ٥١
تقديم معمول فعل الشرط على أداته..... ٥٣
توالي شرطين أو شرط وقسم بجواب واحد :..... ٥٤
توسط المضارع بين الشرط والجزاء ٥٦
إذا كان جواب الشرط ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بـ(الفاء) مع (قد) ٥٧
إذا ولي الفعل الذي يلي (لو) جملة اسمية..... ٥٩
(عم صباحا) هل متصرف أم غير متصرف ؟..... ٦٠
القول في الفعل (هِجِد) وتصرفه..... ٦١
الفصل الثالث: اعتراضات السمين الحلبي على ابن مالك في باب الحروف ٦٣
ما يقترن بالبدل إذا كان المتبوع اسم استفهام أو شرط ٦٤
الإشكال في العطف بـ (ولكنْ) ٦٦
"أم " و "أو " حرفان للعطف إذا اقتضيا إضرابا..... ٦٨
تقع (الفاء) موقع (ثم) ٧٠
شروط "أمْ" المتصلة و"أمْ " المنقطعة..... ٧٢
الاعتراض على المساواة بين (بل ولكن) ٧٤

دعوى الإجماع في منع العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جارّا ٧٦
حال المذكور بعد المتعاطفين بحروف العطف نحو : زيد فعمرو قائم أو قائمان ٧٨
إعراب الحرف المعتل إذا سُمى به..... ٧٩
(أي) التفسيرية هل تفسر لما تضمن اللفظ أم اللفظ والمعنى ؟ ٨١
"أنَّى " تفيد تعميم الأحوال..... ٨٢
مشابهة (ما) و (مهما) بـ (من) في عدم الدلالة على الظرفية ٨٤
إنابة (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية..... ٨٥
معنى (لو) ٨٧
إعراب (أنَّ) بعد (لو) ٨٩
متى يتساوى (هل) والهمزة ؟ ومتى يفترقان ؟ ٩١
اقتران (من) الاستفهامية بالواو واختصاصها بـ (إلا) عند قصد الإيجاب..... ٩٤
المحل الإعرابي للاسم الواقع بعد ((لولا)) ٩٦
استعمال (ها) التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل ٩٧
استعمال (ها) التنبيه مع اسم الإشارة..... ٩٩
دخول ((يا)) التنبيه على (ليت) ١٠١
عدم ذكر ((جير)) من حروف الجواب ١٠٢
اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كانت الأداة (أمَّا) المتضمنة فعل الشرط وأداته... ١٠٣
ما الذي يلي (أمَّا) ؟..... ١٠٤
فصل الفاء عن (أمَّا) ١٠٦
هل يجوز أن يلي معمول (إنَ) أما ؟..... ١٠٧
ما الحكم إذا ولي (أمَّا) مصدر متلو بما اشتمل على مثله أو مشتق منه مثل أما علما فذو علم وأما علما فعالم..... ١٠٨
حركة (أي) هل هي حركة بناء أم إعراب ؟ ١١٠
إلحاق التاء إذا حذف موصوف فَعِيل ١١٢
الخاتمة ١١٤
المصادر والمراجع ١١٨
الفهارس..... ١٢٩